

# السِّيَرُ الدَّوْلِيَّةُ

و

## اِسْتِفَالِ الْمَصْرِ

في عهد محمد علي

وهي الرسالة التي تقدم بها  
المؤلف الى جامعة منشستر ونال  
بها درجة بكالوريوس بلقب شرف

تأليف

مُصَاطَفِي مَخْلُوف

B. A. (Honours)

مساعد ادارى بادارة الشؤون السياسية والتجارية  
بوزارة الخارجية

حقوق الطبع محفوظة

١٣٤٣ هـ - ١٩٢٥ م

المطبعة الرحمانية بمصر  
لصاحبها ميرزا محمد موسى شريف









بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
وَبِهِ نَسْتَعِينُ

## أهداء

مولاي صاحب الجلالة :

منذ نيف وسبعين عاماً ، وقف جدكم الأعظم ، في سبيل  
تحرير مصر ، مواقف العظمة والبطولة الحقة ، وكان للبلاد  
في شخصيته الكبيرة ، وحمته الخطيرة ، أكبر ضمان لاستقلالها ،  
وصيانة لحقوقها .

ونفض والدكم العظيم من بعده ، فتعهد بحكمته وسداده ،  
تراث آبائه وأجداده .

وعلى يدي جلالتيم الكريمتين ، خطت مصر في سبيل  
حريتها واستقلالها ، خطوات موفقة واسعة ، فنالت في أعوامها  
القصار ، مجل أمانيتها الكبار

وهذا الكتاب ، يامولاي ، صفحة خالدة من صفحات  
جهاد جدكم الأعظم ، أتقدم به الى أعتابكم الشريفة ، وسدنتكم  
العلية ، أثراً من آثار جلالتيكم في تعهد العلم ، ورعاية أهله .

ولا زلت ، يامولاي ، لجلالتيكم العبد الخاضع المطيع

مصطفى مخلوف



صاحب الجلالة فؤاد الاول





## كلمة

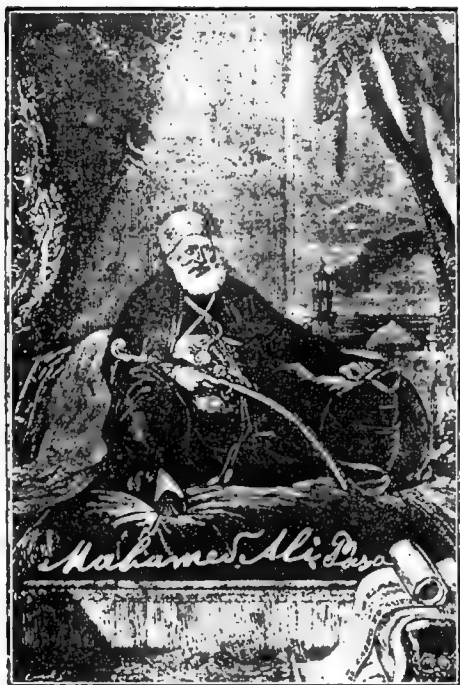
توخيت في رسالتى ، الوجهة السياسية أكثر من الوجهة التاريخية ، فالتقطت من بطون التاريخ ، الحقائق التى لا يدخلها شك ، ونسجت حولها من تصريحات رجال السياسة المسئولين مادعما ، حتى جاءت كتاباتهم كاشفة عن نياتهم ، وأسنهم ناطقة بأعمالهم .

وقصدت أن أبرز لمواطنى ، صورة حقيقية لشخصية ، محمد على الكبير ، التى بهرت العالم ، وتحدث بعظمتها كبار الوافدين الى مصر ، فطيروا بذكره فى بلادهم ، وتغنوا بفضله فى الخافقين ، وكان حقاً علينا معشر المصريين أن نرفعه الى مستوى أعظم أعظم الرجال ، اذ يخيّل لى ان بناء التاريخ فى كثير من الأمم ، تتضائل أسماءهم أمام اسم بطل مصر الاكبر ، محمد على ، ولا غرابة فى ذلك فالأنامية الوطنية تأتى الارتفاع بنى الوطن ومنقذيه ، وتلك طبيعة نفسانية فى جميع الأمم والشعوب ، فالمطلع على المؤلفات الانجليزية مثلاً ، يرى تلك الحقيقة ناصبة بين سطورها ، فى الكلام عن سير وأعمال أبطالهم ، كباراً كانوا أو صغاراً .

فأبائنا وأبطال مصر معددون ؛ ألسنا في حاجة لأن ننقل  
عن أسياذ العالم ، وننسج على منوالهم ، حتى تتغذى نفوسنا  
بلبان الوطنية ، وتتأصل فينا النعرة القومية ؛ وهل من لوم علينا  
اذا تخطينا ، قليلا ، كل اعتبار ، في سبيل الوطنية والقومية ، ونحن  
أمة فتية ناهضة أحوج مانكون الى هذا التقليد المفيد ؟

وهذا ما حاولته في رسالى ، التى جمعت معلوماتها ، من  
الوثائق الرسمية المودعة فى وزارة الخارجية بلندن ، والاوراق  
البرلمانية فى دار المتحف البريطانى ، ومؤلفات المعاصرين للنهضة  
المصرية أيام محمد على ، ومذكرات رؤساء الوزارات فى ذلك العهد ،  
وسير حياتهم بقطا حل السكتاب المشهورين ، وغير ذلك من  
الاسانيد الصحيحة والمصادر الموثوق بها .





# مقدمة

## مجل على والمصريون

تجلت في المعركة السياسية التي نشبت حول استقلال مصر أيام محمد علي مزاياه ، التي أهلهت ليتسنى منزلة الرجال العظام ، وخذلت اسمه كمنقذ مصر من براثن الفوضى ، ومجدد لها عهد الفتوة والشباب ، وكلا الأمرين مرتبطان ببعضهما تمام الارتباط ، فبطولة محمد علي نتيجة لازمة للمجهودات الهائلة التي أرسدها لرفع شأن مصر والمصريين .

وان ما أتمه ووضع من وجوه الإصلاح المادية لفي غنى عن أن يُذكر في هذا المؤلف السياسي الذي يبين فقط ماغاب عن الناس ومايجعله السواد الأعظم من مواقف بطل مصر محمد علي في الأزمات العصبية التي قامت إثر مطالبته بتحرير بلاده من أسر التبعية والسيطرة الأجنبية ، وقد ثبتت عزيز مصر في وجه الدول التي تألبت عليه لحرمانه من ثمار انتصارات الجيوش المصرية ، ولكبح جماح آماله وآمال أمته التي أيدته التأييد كله ، وقدمت

اليه عن سعة وطيب خاطر ، كل ما تطلبه الجهاد الوطنى الشريف  
من مال ورجال .

وهذا التضامن بين محمد على وشعبه الأمين أيدته الوقائع  
طول حكمه من البداية الى النهاية ، من غير أن يمتوره أدنى ضعف أو  
اضطراب ، بل كان يزدد على ممر الأيام والسنين متانة واحكاماً .  
وكان المصريين كانوا صابرين على مفضض ، لسف الممالك  
والحكم الأتراك ، حتى اذا هدام الله — والله خير الهادين — الى  
محمد على ، وتوسموا فيه الرحمة بهم والخلاص على يديه ، اتخذوه  
لهم ولياً ، وتمسكوا به ، غير راضين منه بديلاً ، فاتخذ من ولائهم  
له وحرصهم عليه ، ما قواه وشدد عزمه للسير بهم فى سبيل تحقيق  
آمالهم ونيانه من جهتهم ، وكان عند حسن ظنهم به أميناً على  
مصالحهم ، ساهراً على راحتهم ، حاملاً على انماء ثروتهم ، باذلاً كل  
مرتخص وغال لرفيهم الى مستوى الأمم الراقية .

والسر فى هذا التوفيق والارتباط بين الوالى وشعبه  
يرجع الى ما هو معروف عن الشعب المصرى من الحمد والشكر  
لأصحاب الفضل ، والولاء والتفانى فيمن يخلص له الخدمة ، والى  
ما جبل عليه عزيز مصر من الأخذ بيد المظلومين والانتقام  
من الظالمين ، وقد بدا ذلك منه أول عهده بمصر وساكنيها ، اذ لما

نزل بها ورأى بنفسه طغيان البيكوات الماليك وفساد الباشوات  
الانراك ، وطّد العزم من ساعته على اراحة البلاد من شر هاتين  
الطغمتين ، وأبدى فى تنفيذ خطته هذه من ضروب السياسة  
والدهاء ، ما لا يسع المنصف الا اقراره على ما فعل ، وشكره على  
ما قدمت يده ، وقد كان المصريون على اختلاف طبقاتهم علماء  
وفلاحين شادين أزروه مؤيدين خطته ، حتى اذا ما انكشفت  
الغمة ، وحررت الامة ، وقضى محمد على بسيفه وحكمته على  
الماليك ، قامت الاهالى عن بكرة أبيهم منادين به دون غيره ولياً  
حمياً ، فأتادى قبول ذلك ، لا اعراضاً عن مركز الولاية الرفيع ، بل  
تحيناً للطرف المناسب ، حتى يتمكن تماماً من تحقيق ظن المصريين به  
والعمل على تحسين مركزهم ومركز بلادهم سياسياً واقتصادياً ، علمياً  
 واجتماعياً . ولحسن الحظ أخذ يزداد تعلق الاهالى وتمسكهم  
بمحمد على يوماً بعد يوم لما رأوه فيه من الخنوع عليهم ،  
ومعاملتهم باللطف واللين ، معاملة لم يسبق لهم بها عهد من الحكام  
السابقين ، قدماء وحديثين .

وكان خصوم محمد على الذين كانوا فى الواقع خصوم مصر  
شعروا بازدياد الرابطة بين محمد على والمصريين ، وتبادل  
الاخلاص والمحبة بين الطرفين ، فأوجسوا خيفة من

عاقبة ذلك ، وعمدوا الى نزع محمد على من الديار التي حاطته  
بسياج من الولاء لأمره والفداء لشخصه ، فطاشت سهام الحساد  
بما طلبته الامة المصرية علماء وأعيانا وأهالى وفلاحين الى الباب  
العالى ، من ابقاء محمد على في منصة الحكم عليهم واعتماد اختيارهم اياه  
لولاية أمرهم ، فاضطر السلطان ازاء هذا الاجماع الى اجابة طلبهم ،  
وكان لهم ما أرادوا .

فلم يغير المنصب السامى من نفسية محمد على شيئاً بل  
اتخذته أداة فعالة للإشراف على شئون الامة صغيرها وكبيرها ،  
فصدق حسن ظنهم به ، وقوى إيمانهم فيه بما سار عليه من  
اقامة العدل والقضاء على عمال الفوضى ، وبما سنه لنفسه من  
الاجتماع بالعلماء ومناقشتهم فى الامور الهامة ، واتباع مشورتهم  
فى كثير من الآراء .

خطا محمد على بالمصريين هذه الخطوة التي يسجلونها له  
ويحفظونها دليلاً ناطقاً وأثراً خالداً على اشراك الشعب فى شئون  
الدولة ، ورغبته الاكيدة فى تكوين الشعب المصرى كأمة ذات  
سيادة ، تنزل مقامها بين أرقى الأمم ، نظاماً وثروة ، وقد خلقها  
كما أراد ، وأودعها الحياة كما شاءت له المقادير ، وجاء خلفه من  
بعده ، فأكملوا مبادئه ، وساروا على منهجه .



فلا يمكن أن ينسب شيء — قليل أو كثير — من مفاخر مصر الحديثة ، لغير مآثر البيت العلوى الكريم ، فاذا قيل مصر ، قيل الأسرة العلوية ، التى جعلت مصر دولة ، واذا قيل المصريون ، قيل محمد على واسماعيل وفؤاد ، فهم الذين جمعوا شملها ، وضعوا شتاتها ، واليهم وكلت أمرها ، وسلمت قيادها ، فسمعوا بها الى الأمام وإلى الأمام نحن سائرون .

فالعرش والأمة مترابطان ترابطاً وثيقاً لا فكاك منه ، ولا انفصام لعروته ، وقد دعت المصلحة ذاتها بل المنفعة ، وقوام الحياة ، الى هذا الترابط الوثيق . والعرش الذى أنشأه محمد على ويقوم عليه اليوم حفيده ، محبوب الشعب وأبوه « فؤاد الأول » هو كعبة آمال المصريين ، تخشع له نفوسهم ، وتقديه بأرواحهم .

## ظهور المسئلة المصرية

خدمات مصر في حروب تركيا — وعود السلطان لوالى مصر — أسباب زحف المصريين على بلاد الشام — انتصارات الجيوش المصرية — سياسة روسيا — موقف الدول ازاءها — اتفاقية كوتاهية — معاهدة انكيار سكلي — صدى المعاهدة في الدوائر الاوروبية — خطة فرنسا وبريطانيا تجاه مصر — اتفاق الدول مبدئياً على منع استئناف الحرب — موقف السلطان — محمد على يطلب بحقوق بلاده — بليرستون ومترنيخ — استئناف القتال — نتائجه .

ما كاد محمد على يفرغ من اخماد الفتن ، وقطع جبل الاضطرابات ، بالقضاء على المماليك الذين أفسدوا وطعنوا في البلاد ، حتى خاطبه الباب العالي في أمر الوهايين الذين دوخوا جيوش الدولة ، واستولوا على الحجاز واليمن ، وهددوا ولايتى الشام وبغداد ، فتردد في اجابة الطلب ضنا بحالة مصر التي أرهقتها الفتن والحروب الداخلية ، غير ان السلطان محمود الثانى أعاد الكرة مثنى وثلاث بطلب النجدة ، حتى لم يبق أمام محمد على بد من تلبية الطلب واعداد العدة لحرب ضروس دامت ثمانى سنوات (مارس سنة ١٨١١ — ديسمبر ١٨١٩) شيد لأجلها اسطولا من ٢٠ سفينة لنقل الجيوش ومعداتها التى توالى ارسالها ، أولا بقيادة ابنه طوسن باشا ، القوى البأس ، الشديد العزم ، ثم باشرافه هو نفسه عاما ونصف عام تقريبا (أغسطس ١٨١٣ — يناير ١٨١٥) شارك فيها جيوشه مشقة قتال

قوم ، شعارهم الفوز أو الموت ، بمادحاه بعد ذلك الى ارسال بطل مصر الأكبر ابراهيم ولده ، فى جيش كامل العدد والعدد ، قضى على الوهابيين المتعنتين ، بعد ان أفنت مصر فى سبيل ذلك عشرين ألفاً من حماها وخيرة أبنائها .

ولم تمض سنون معدودة على الحرب الوهابية ، حتى قام اليونانيون يطالبون بالحرية والاستقلال ، فانتشروا جموحاً يدقون رقاب جنود الدولة فى البر والبحر ، حتى جُلبت أودية تساليا وموره وهضابها بمحش أربعة جيوش عثمانية ، وكانت أمواج الارخبيل تتقاذف بقايا ثلاثة أساطيل تركية .

فاستنجد السلطان محمود الثانى بوالى مصر وعزبها ، قاهر الوهابيين وفتح السودان ، وبعث اليه كتابا يتملقه ويطريه ، ينشده المعونة ، ويعدده بولاية المورة .

وما كانت الخسائر التى لحقت مصر بسبب الحرب اليونانية بأقل من خسائرها فى الحرب الوهابية ، ففي واقعة نفاين دُمر الاسطول المصرى الذى قضى محمد على السنين فى تأسيسه واعداده ، كما أفنت الحرب البرية ما يزيد على نصف الجيش الجرار ، الذى سيره والى مصر لمقاتلة الثوار .

ضحت مصر بما ضحت فى حروب الدولة ، فأخضعت

الناشرين في قطرين عظيمين ، من أجزاء الأمبراطورية العثمانية ،  
فلتت شملها بعد أن انفرط عقدها ، وهتدت كيائها ، وقد أرهقت  
هذه الحروب مصر ، فأودت بحياة الكثير من خيرة رجالها ،  
وابتلعت نصيباً وفيراً من غزير أموالها ، واستنفدت مجهوداً  
عظيماً ، ووقتاً ثميناً من واليها ومصلحتها محمد علي .

فراى أنت يطالب السلطان بما يموض مصر ما كابدته  
من الخسائر الجسيمة في سبيل اعلاء كلمته في أنحاء أمبراطوريته ،  
وقد تضاربت الأقوال فيما عرضه السلطان ، وفيما وضعه الوالى  
مطمع أنظاره ، ولكن الثابت ان جلالة السلطان لم يبر بما وعد  
به ، فمرة مناه بولاية سوريا ، وأخرى ببلاد العرب ، ثم ببلاد المورة ،  
وكانه استكثر وضن على واليه باحدى هذه الولايات فاكتفى  
بمنح ابراهيم باشا ولاية كريت ، التى كانت تتطلب لإدارتها إنفاق  
المال الكثير ، ولم يكن من المنتظر أن تأتى بفائدة ما ، إذ كان  
إيرادها لا يتجاوز أربعة ملايين غرش في حين ان مصاريفها تنيف  
على الاحدى عشر مليوناً . هذا الى انها كانت معقل الثوار ، ومن  
مصلحة السلطان أن يسند لها مصر ، فتتطاحن في مغاورها مع من  
عجزت الجيوش العثمانية ، عن اسكان ثورتهم وكسر حذتهم .

فراى والى مصر في هذه المنحة دليل سوء النية ، وتأكد

ان السلطان — كما قرر اللورد بونسونبي Ponsonby سفير بريطانيا  
في الاستانة — كان « يكرهه كراهية شديدة » وذلك بالرغم من  
خدماته المأثورة للدولة ، وتراءى له ان مولاه لم يرد به خيراً ،  
فأعرض الوالى وابنه عن قبول هذه المنحة ، واعتكف يتربص  
الفرص لاقتناص مائتى به جزاء له ولأُمته ، على ما بذل من  
المجهودات العظيمة ، لدفع الأخطار التى تهددت كيان الأمبراطورية  
العثمانية .

فلم يمض غير قليل حتى أتاح عبد الله باشا حاكم عكا ، الفرصة  
التي كان يبتغيها والى مصر ، إذ حدث أن هاجر الى ولاية عكا  
بضعة آلاف من المصريين ، ولما طلب الوالى ترحيلهم الى وطنهم ،  
أبى عبد الله باشا ذلك بحجة انهم رعايا الدولة وسواء عليهم أقاموا  
بالشام أم بمصر ، فساء محمد على هذا الرفض ، وعزم على أن يفهم حاكم  
عكا ، ان المصريين مصريون قبل كل شئ ، وان بلادهم أولى بهم  
وبثمار أعمالهم .

وكان والى عكا حاكماً مطلقاً فى ولايته ، لا يكثر بأوامر  
الباب العالى أو نواهيه ، فالزحف لاختضاعه وكسر شوكته ،  
لا يكون اعتداء صريحاً على حقوق السلطان ، غير ان سبعا  
السوء فى الباب العالى ، وعلى رأسهم خسرو باشا حاكم مصر سابقاً ،

تأمر واهلى محمد على ، واعتبروا عمله هذا تحدياً لسلطة مولاه ، وامتهاناً لحقوقه وواجباته ، وسعوا لدى السلطان حتى أصدر الاوامر بتعبية الجيوش لصد زحف المصريين وارجاعهم الى ماوراء حدود بلاد الشام .

فكان هذا بمثابة اعلان حرب فى وقت نضبت فيه موارد السلطان المالية والحربية اثر حروبه مع روسيا ( ١٨٢٨ - ١٨٢٩ ) فلم تكن الحكمة رائده فى شهرها ، ولم تكن نتيجة اعلان الحرب المبني على الطيش والانتقام بعيدة الادراك عن الازهان ، اذ لم تجد الجيوش المصرية التى سارت على بلاد الشام براً وبحراً مقاومة تذكر ، فسقطت عكا وغيرها من المدن والثغور ، واستمرت الجيوش فى تقدمها حتى بلدة قونية بآسيا الصغرى ، وهناك اذقت الجيوش العثمانية شر هزيمة لم تعهد بمثلا من قبل فى اناضوليا ، واصبحت الدولة بلا جيش يدفع غائلة المغيرين ، ودخلت الجيوش المصرية كوتاهية ، فصار الطريق الى الاستانة مفتوحا ، وتناقلت الناس اشاعة زحف ابراهيم باشا القائد العام الى قسبة الامبراطورية العثمانية ، فارتعدت فرائص أهالى بروصة وأزمير والاستانة .

الا أن محمد على أبدى تجاه هذه الحالة حكمة ممزوجة بالروية وبعد النظر ، فأمر ابراهيم باشا بعدم الاستمرار فى الزحف

الى الاستانة ، لانه أيقن ان تهديد العاصمة يستفز الدول الأوربية عامة ، وروسيا خاصة ، لمقاومته وردده على أعقابها .

فروسيا من جهة لا تسلم بوجود رجل قوى نابها ، كوالى مصر مستويا على عرش آل عثمان ، ومن جهة أخرى انها قد تنكبت سياسة تمزيق الامبراطورية العثمانية ، التى سارت عليها القياصرة عملاً بوصية بطرس الأكبر ، ورأت من مصلحتها الآن ان تعمل على تقوية أعصاب « الرجل المعجوز » كناية عن تركيا ، وفعلاً هبّت روسيا للتدخل لما ان وجدت الخطر محدقاً بالاستانة ، وتقدمت الى الباب العالى بالمعونة ، فقبلها منها على الفور ، مضطراً شاكراً ، بعد أن أصبح لا حول له ولا قوة .

أما الدول الأخرى فانها خاطبت والى مصر بلهجة شديدة حتى لا يستمرى مرعى عدوانه ، وفى الوقت نفسه أمرت المتحاربين بأن يتفقا فيما بينهما ، وسعت سعيها حيثما لحصر النزاع بينهما وحسم الخلاف ، حتى لا تتمكن روسيا من قضاء لباتها بانزال جيوشها فى أراضى الامبراطورية العثمانية .

فأبرم السلطان الحزين مع والى مصر اتفاقية كوتاهية ( ١٨٣٣ ) وبمقتضاها :

( ١ ) نبت محمد على باشا فى ولايتى مصر وكريت

(٢) وتنازل له السلطان عن ولاية الشام

(٣) أسندت ولاية جده لابراهيم باشا، مع لقب شيخ

الحرمين

(٤) ومنح أيضاً ولاية اطنه .

فهذا التقسيم في الامبراطورية العثمانية وضع شرطاً عظيماً  
منها تحت نفوذ الى مصر وابنه، فأصبحا في مركز قوى، يهدد  
كيان البقية الباقية من أملاك الدولة .

فقال هذا الامر السلطان المنهوك القوى، واضطر لان  
يرى نفسه في أحضان روسيا، الى سرعان ما ضمته الى جوانحها  
وعقدت معه معاهدة « انكيارسكلسى » التى جعلت تركيا تحت الحماية  
الروسية تقريباً، لانها سمحت بأن تمر البوغازين أساطيلها دون  
أساطيل الدول الاخرى، كما سمحت للجيش الروسى، بالانتقال  
فى انحاء الامبراطورية للدفاع والذود عنها ضد المغيرين عليها .

وكان لنبا عقد هذه المحالفة دوى عظيم، فى الدوائر السياسية  
الاوربية، فاجمعت على استنكار عمل روسيا، وانتهازها فرصة  
ضعف الباب العالى لوضعه تحت حمايتها، واعتبرت الدول هذه  
الخطوة خروجاً عن العهود والمواثيق الدولية، التى تقضى بان تحمل  
كافة المشاكل الهامة، بالاتحاد والاتفاق، فيما بين الجميع، كما



أنها رأت في تقوية النفوذ الروسى ، فى الباب العالى أضعافاً لمركزها واضراراً بمصالحها ، فالسياسة البريطانية كانت مبنية على قاعدتين ، سوء الظن بمساعى روسيا فى تركيا ، ومراعاة مصالحها التجارية. وودت النمسا لو أن تركيا تقدمت اليها بطلب النجدة بدلاً من روسيا ولم يكن ينتظر من البرنس مترنيخ Metternich صاحب فكرة «الاتحاد الادبى» ، أن يُسمح لروسيا بانفرادها فى التدخل فى شئون تركيا .

أما فرنسا فحقدتها على روسيا فى المسألة الشرقية كان عظيماً ، وقد ظهر من أقوال زعمائها فى مجلسى النواب والاعيان ، أن سياستها كانت قائمة على قاعدتين المحافظتين على استقلال وسلامة الامبراطورية العثمانية ، ومقاومة ادعاءات روسيا ومطامعها فيها ، ولو أن فرنسا وبريطانيا اتفقتا فى موقفهما حيال تدخل روسيا فى تركيا ، إلا أنهما لم تتفقا فى موقفهما تجاه مصر ، فكلتا الدولتين صرحت بأنها تعمل بمبدأ المحافظة على كيان الامبراطورية العثمانية ، إلا أن التمسك بهذا المبدأ كان نتيجة ظهور الخطر الروسى فى تركيا ، ففى زالت هذه الضرورة ، ورفع هذا الخطر ، خشي على تفكك التحالف بين فرنسا وبريطانيا ، اذ لم يكن يخاف على أحد أن فرنسا كانت ترغب فى مساعدة مصر وتجدد فى تقويتها ، وقد كان

مترنيخ نفسه يسيء الظن بمبول فرنسا نحو مصر ، لدرجة أن صرح  
للسفير البريطاني في فينا ، بأن فرنسا كانت « تتطلع للاسطول  
المصرى كوحدة متممة لاسطولها في البحر الابيض المتوسط » .  
فلا عجب اذا خشيت بريطانيا على سيادتها في البحر الابيض  
من احتمال انضمام الاسطولين الفرنسى والمصرى ، كما انها لم  
تكن ترغب في وجود رجل قوى الشكيمة يسيطر على الطريق  
البرى الى الهند ، هذا الى أنها كانت ترى في عدوان مصر على  
الباب العالى عوناً وعاملاً ، على تحقيق مرامى روسيا ، في نشر  
حمايتها على الدولة العلية .

فع هذا الاختلاف الرئيسى في وجهتى نظر بريطانيا وفرنسا ،  
رأىنا من المصلحة الاتفاق على هدم المطامع الروسية في تركيا ،  
فأمرنا أساطيلها بأن تراقب الحالة في سوريا وفي البوغازين ، وأن  
تكون على تمام الأهبة للعمل ، إذ لم يكن يخفى على أحد أن اتفاقية  
كوتاهية ، التى بعثت معاهدة انكيار سكسلى لم تكن أكثر من  
هدنة ، ولا نزاع في أن السلطان المفعم غيظاً وحقدًا ، ما كان  
ليقر الحالة الراهنة طويلا ، وانه لابد من استئناف القتال ، ان أجلا  
أو عاجلا .

وقد كان بود الدول الأوربية أن تترك السلطان يثار لنفسه

لولا يقينها بضغفه ، واستحالة توفيقه الى ذلك ، هذا إلى أن بعض المشاكل الأوربية كانت أشغلتها عن المسئلة المصرية فلم تكن اتفقت على خطة ، تتبعها في حالة وقوع الهزيمة بالأتراك ، التي لم يكن يشك فيها أحد .

ولذلك أشار مترنيخ على ساسة الدول العظمى ، باتباع مبدئه المشهور ، وهو المحافظة على « الحالة الراهنة » ، وألح عليهم بالسمى لتجنب الاضرار ، التي تنشأ عن طيش السلطان المدفوع برغبة الانتقام ، فاتفقت فرنسا وبريطانيا منعاً لتدخل روسيا ، بأن تلقيا مسئولية استئناف الحرب على البادىء بالمردوان ، وأنذرتا المتحاربين بذلك .

وقد كانت فرنسا ترمى باشتراكها مع بريطانيا في هذا الانذار ، الى الاحتفاظ باتفاقية كوتاهية التي كانت لمصر غمماً عظيماً ، أما بريطانيا فكانت سياستها صريحة في المحافظة على استقلال وسلامة تركيا ، من غارات المعتدين عليها ، سواء في ذلك روسيا ومصر . وقد أعلن اللورد بالمرستون Palmerston عزمه على مساعدة تركيا ، اذا أعلنت مصر استقلالها ، وأستأنفت أعمالها العدائية قبل الباب العالي ، ونصح بونسونبي الباب العالي بوجود « التنكب وقتيا على الأقل من هجوم تحفه الاخطار » .

ولا بد أن السلطان الذكى قد كشف نفسه عما خسره من الولايات بمقتضى اتفاقية كوتاهية ، فترأى له أن لا يصير عليه ان غامر بالبقية الباقية له ، اذ ليس هناك ما كان يأسف على فقدانه كثيراً بعد الذى سُلخ منه ، وبما لا مشاحة فيه ان ملكا امتاز بالجرأة والاقدام ، لا ينتظر ان يذعن للطغات وال نائر على أمره ، ولا لوم على السلطان المفعم قلبه حزناً وضغناً ، ان جازف بما تبقى له من حول وقوة لاثبات سيادته على والى مصر .

وان الانسان يشفق عليه فى حالته التى وصل اليها ، وقد ملئ كهداً وخاب أملاً ، غير ان هذا العالم للأسف لا يأبه للمواطن كثيراً ، فالمدنيات هى صاحبة السلطان الأعلى ، وكان أولى بالسلطان محمود الثانى أن يسائل نفسه : هل يملك القوة والموارد لهدم واليه المتمدنى عليه ؟ أم هل تسمح الدول لروسيا بأن تأتية بيجيوشها وأساطيلها للذود عنه ؟ أما ما أعده لاختضاع خصمه وغريمه القوى فكان ناقصاً مميهاً ، فان سهل لديه جمع الرجال لما استطاع مدمم بالمال . وأما الدول فن شدة خوفها من عواقب تدخل روسيا نصحت الباب العالى بالصبر والتروى ، وقد أفهمه بونسونى « أن ليس فى مقدور صاحب الجلالة فى الوقت الحاضر أن يجد أسباباً صحيحة تلى عليه فكرة

صائبة عن حقيقة موقفه .

غير ان كل هذه الاعتبارات لم تكن ذات قيمة في نظر  
السلطان المقهور ، لانه وطد العزم على خوض غمار الحرب مهما  
كانت النتائج

وقد كان مسلك محمد على في هذه الآونة مثيراً للقلق  
الذى تملك من مولاه السلطان فى أواخر عام ١٨٣٨ أبدى الوالى  
نشاطاً فى نشر الدعوة لمطالبه ورغبةً فى تحقيق أماني أمته ، فجمع  
قناصل الدول فى القاهرة وحادثهم فى علاقته بتركيا ، وأبان لهم ان  
الوقت قد حان للتفكير فى خلفه يتولى الامر بعده ، ولفت  
نظرهم الى ان مصلحة الجميع أجنب وأهلين تقضى ببقاء ولايات  
الشام تحت حكم المصريين .

وأردف هذا الاجتماع بكتاب بعث به الى قنصلى فرنسا  
وبريطانيا بمصر جاء فيه :

« حيث أنه قد سبق لى المطالبة بما وعدت به ، فقد عولت  
على استئنافها الى أن يوفى هذا الوعد . وهل أقل من أن أترك  
بعدى سيرة أستحقها اذا كنت قد اشتغلت طول حياتى بهمة ،  
فوضعت أسمى فى كل ثقتها ولا أحب أن أعرض للوم باغفال  
مصالحها اكتفاء بما أحصل عليه شخصياً . كلا بل انى أحسب

نفسى سميذاً اذا مت مخلصاً فى أداء واجبى ، فان فى ذلك كل المجد لى ، واذا كان هذا هو شعورى الذى أحس به ، فانى أرجو من انجلترا وفرنسا ان تتبعوا حيالى خطة مطابقة للعدل والانصاف ، وموافقة لمصلحتهما ذاتهما .

ولما بلغه ان الدول تسعى فى حرمانه من ثمرات انتصاراته بعث الى سفير فرنسا لدى الباب العالى كتاباً جامعاً جاء فيه :

« ان أمتى بأسرها منضمة الىّ فى مطالبى . . . . . ولقد استوليت على أقطار حمة ، وانتصرت فى كل الميادين ، ومع هذا فقد اكتفيت ببلاد الشام التى يعطينى حق التملك عليها فوز جيوشى فيها ، وانحياز الرأى العام بها الىّ ، فاذا كنت قد منعت جيوشى عن الزحف ، فلم يكن ذلك الا لحقن الدماء والضرر بها فيما لا فائدة منه ترجى ، ولينفسح أمانى مجال الزمن للاطلاع على ميول الدول الأوربية وأمانها ، وها أنتم الآن ترومون منى تلقاء ما أبديته من المعروف والمجاملة ، وحسن النية ، وتجاه ما تكبدته أمتى من الضحايا ، وهى التى يرجع الفضل اليها فى انتصارى انتصاراً جديراً بحسن الذكر على ممر الأيام ، الجلاء عن البلاد التى احتلتها ، أفلا يعد هذا حكماً منكم على بالموت السياسى ! انى لأجسر مع هذا على الرجاء من فرنسا وبريطانيا ان

لا تضنا على بالعدل ، وأن تعترفنا بحقوق ، لاسيما المنوط شرفهما بصونها والحرص عليها ، فاذا خابت آمالي ، وحبطت مساعي ، فاست بطيع الالقدرة الالهية ، مؤثراً الموت على العار ، ومخلصاً لقضية أمتي ، ومغتبطاً بخدمة بلادي ، حتى ألفظ النفس الأخير ، تلك هي النية التي عليها عولت ، وفي التاريخ أمثال كثيرة لهذا الاخلاص . »

وقبيل سفره الى سنار حيث مناجم الذهب أسر الى قنصلي فرنسا وبريطانيا بما يحتاج صدره من الآمال والأمانى ، فذكر بأنه لا يريد أن يظهر بمظهر الازدراء نحو حكومتى لندن وباريس ، فهو يرجو أن ترد أبان رحلته في سنار رسالة مطمئنة ، والا فانه يضطر لاتخاذ خطة عملية بغية وضع حد للسألة الهامة المتعلقة بضمان حق الوراثة لذريته

وقد كان يحسن اقراره على هذا المطلب ، جزاء له على ما قام به من الخدمات الجليلة ، لتأييد كلمة السلطان واعلاء نفوذه في الامبراطورية ، غير ان الجو لم يكن ملائماً لتحقيق غرضه بلا كبير عناء وامتشاق حسام .

فقد زعم خصومه ان الغرض من رحلته لمناجم الذهب في سنار جمع الثروة ليستميز بذلك على سلب حقوق السلطان ان لم يكن

تقويض دعائم ملكه ، واعتبرت بريطانيا تفضيحه عن مصر في هذه الآونة هروبا من تنفيذ المعاهدة التجارية ، التي عقدت أخيراً مع الباب العالي ، وبمقتضاها حرم محمد علي من احتكار التجارة بجميع أصنافها ، وكأن الحوادث تأمرت على زيادة الموقف خطورة ، واضاعة كل أمل في التوفيق بين الوالى ومولاه ، فأجمع الكل على اساءة الظن بمحمد علي وخيل اليهم انه يتبع خطى من تسوقهم مطاعمهم ، فيستمرئون مرعاها حتى لا يفغوا عند حد أو تقنعهم غاية .

وقد حاولت الدول حسم الخلاف بين الوالى والسلطان اجتنابا للحرب ومشاكلها ، فأشار مترنيخ بأن تترك مصر لمحمد علي وذريته ، ولكنه لم يبين نظام الوراثة الذى يجب ان يتبع . أقبل بولى الحكم أكبر أفراد العائلة أم يفوض للسلطان حق الاختيار ؟ وأشار أيضاً برجوع ولايات الشام الى حكم السلطان دون أن يذكر ، متى يتم ذلك أبعد وفاة محمد علي أم فى الحال ومباشرة ؟

فلما رأى بالمرستون التردد الظاهر فى سياسة مترنيخ ، وعدم اقراره رأيا قاطعا ، بادره بمذكرة خطيرة بغية استمالته لآرائه فى حل المشكلة المصرية ، وجعل أساس مناقشته فيها الاحتفاظ



بالمبدأ الذى يتعلق به مترنيخ شديد التعلق ، ألا وهو مبدأ السلطة الشرعية ووجوب تقديسها فقال :

« من الصعب فوز هذا المبدأ فى المشكلة التى نحن بصدد حلها ان لم يوضع حد لتصادم قوى السلطان والوالى ، وما دامت الجيوش المصرية تحتل ولايات الشام ، فلا مناص من حدوث هذا التصادم بين السلطتين الشرعية والفاصبة ، وعلى ذلك فالخطر المهدد للسلم الأوروبى لا يزال قائماً ولن يزال كذلك ما لم يرد محمد على بلاد الشام لصاحبها الشرعى ، ويقفل راجعاً الى مصر بخيله ورجله ، وتبقى الصحراء حاداً فأصلاً طبيعياً بين مصر والدولة العلية » .

ولتحقيق ذلك اقترح بالمرستون اقامة حصار على الشواطئ المصرية ودخول أساطيل الدول فى البوسفور لحماية الاستانة . وقد ارتاحت فرنسا لفكرة دخول الأساطيل فى البوغازين حتى لا تنفرد روسيا بالدفاع عن الباب العالى ، وبذا تهدم معاهدة انكيار سكلى : غير انها اقترحت وجوب حصار الموانئ التركية مقابل حصار الموانئ المصرية ، ولذلك أمرت أسطولها بعدم التصريح للأسطول التركى بالخروج من مياه الدردنيل

فساء مترنيخ هذا الاقتراح ، لأن فيه مساواة السيد بمولاه  
وهذا في نظره من المبادئ الديمقراطية الفاسدة التي لم تسلم بها  
المنسا ، بل كانت تقاوم انتشارها مقاومة عنيفة ، فكان الاقتراح  
منفراً له من السياسة الفرنسية ، ومعرضاً إياه على الأخذ برأى  
بريطانيا ، والسعى لضم روسيا اليهما ، وقد حدث ذلك بالفعل ،  
اذ صرح الكونت نسلرود Nesselrode لبارستون بأن روسيا  
« لا تعارضه في رأيه . »

وبينما الدول تتبادل الآراء فيما بينها ، عقد الغازي محمود الثاني  
مجلساً حافلاً بعظام رجال الدولة في يونيو سنة ١٨٣٩ ليتناقشوا  
في موضوع الحرب أو السلم مع والى مصر ، وبمات الى المجلس  
برأيه الذى تلى عليهم فجاء فيه :

« أبلغنى حافظ باشا أن باستطاعة جيشى الحاق الهزيمة بالجيش  
المصرى فى الشام ، كما أبلغنى قبودان باشا أن فى مقدور أسطولى  
تدمير الأسطول المصرى ، فليس أمامكم إلا أن تكونوا شجعاناً ،  
وأن تؤدوا الواجب عليكم . »

فتلقى الأعضاء هذه الرسالة صاغرين ، وكانوا عند حسن ظن  
سيدهم بهم إذ قرأوا فيها ارادة مولاهم ، فلم يحسروا على المخاطرة  
بأغضابه ، ولم يفتنوا الى أن الاستياء الشديد المتملك اب الانسان

كثيراً ما يعميه عن المواقب الوخيمة التي ينتجها عمل مصدره  
الطيش والانتقام ، وكان أولى بنخبة رجال الدولة الذين عرض  
عليهم البت في مصير أمر خطير ، أن لا تأخذهم ترهات قوادٍ  
أكل الحسد قلوبهم ، وأعوزتهم الخبرة الفنية ، وكأن الرسالة  
الشاهانية أوصدت في رؤوسهم موارد الفكر ، فجاء ردم  
مطابقاً لارادة ولي نعمتهم ، وأجمعوا على قرار يتلخص في أن وزراء  
صاحب الجلالة السلطانية ، لا يتوانون في عمل كل ما في وسعهم  
إرضاء لرغبته العلية ووفقاً لارادته السنية .

ولما وصلت الى محمد علي هذه الانباء ، أعلن أنه يدفع القوة  
بالقوة ، وأنه لن يحجم عن عمل ما يمكن لحفظ حقوقه المكتسبة بالجهد  
الجهيد إذا هو هدد شيء منها ، فاستشاط السلطان المعتل غضباً  
وأخذ منه الغيظ كل مأخذ ، فصرح بأنه يؤثر الموت على أن  
يسكت عن كسر حدة وخضد شوكة ، ذلك العاصي الغاصب ،  
وأصدر أوامره في الحال ، بأن تتقدم جيوشه لمهاجمة المصريين من  
غير أن يستكمل العدة للقتال ، وبالرغم من أن الرأي « بوجه الاجمال  
يجمع على هزيمة جيوشه ، وليس هناك من يقول باحتمال فوزها »  
وفي أثناء ذلك أخذت القناصل في مصر تلح على الوالي بأن يوقف  
استعداداته الحربية ، فلم يفتقر بذلك لعلمه بنيات الباب العالي ، ولكنه

قدم دليلاً على نزعتة السلمية فأصدر الأوامر لابنه إبراهيم بأن لا يهاجم الجيش التركي بل يتربص في مكانه ، حتى يبدأه بالعدوان ، فلم يقنع قنصل روسيا في القاهرة بذلك ، بل قدم إليه رسالة من وزير خارجيته شديدة اللهجة يطالب فيها محمد علي بالجللاء عن الشام وبإقرار تبعيته للباب العالي ، فافتأظ الوالى ولكنه كظم غيظه ورد عليها في منشور هام الى القناصل جمعاء ، يبين فيه بانه لو رجعت الجيوش العثمانية الى الشاطئ الأيسر من الفرات فانه يأمر برجوع المصريين الى دمشق ، ولو عادت عساكر الدولة الى ملطية فهو يستدعى المصريين الى مصر ، فضلاً عن عزمه على سحب معظم جيوشه اذا ضمنت له الدول مصر والشام .

فلم تجد هذه المحاولات لآيقاف الحرب نفعاً ، لان السلطان محمود أصر على الحرب وأسرع بأرسال حافظ باشا في جيش عظيم ومعه بعض أركان حرب المائين من ضمنهم البارون دى مولتكه De Moltke صاحب الفوز الباهر على الفرنسيين في حرب سنة ١٨٧٠ ، فالتقى بالجيش المصرى عند قرية نصيبين الصغيرة المشهورة بحسن موقعها الحربى على تلال مرتفعه ، وقريباً من نهري نهرين سريعي الجريان .

ولقد تباطأ إبراهيم في مقابلة حركات العدوان التي كان

يقوم بها جيش حافظ باشا بمثلها ، الى أن وردت أوامر محمد علي صريحة بأرجاع الاتراك الى الحدود المقامة بمقتضى اتفاقية كوتاهية ، ومحاربتهم وإبادة جيشهم حتى لا يعودوا الى اعتدائهم ، فكانت واقعة نصيبين (يونية ١٨٣٩) التي لم تدم أكثر من ساعتين وانتهت بتبديد شمل العثمانيين ، فاصبحت الدولة بلا جيش للمرة الثانية في حربها مع مصر . .

وقبل واقعة نصيبين ببضعة أيام ، سكن السلطان محمود الثاني قبره ، مزوداً بنجية الآمال ، ميكيا عليه من رعاياه على اختلاف الملل والنحل ، مما دل على المكانة التي بلغها في نظر شعبه والتي قصر عن ادراكها كثير من سلاطين آل عثمان ، فقد كانت لديه مشروعات خطيرة لانهاض الدولة وحياتها ، لولا أنه لم يجد معيناً في تنفيذها وعضداً لا يتجازها .

وبعد واقعة نصيبين ببضعة أيام غر الاسطول العثماني عباب البحر قاصداً الاسكندرية حيث سلمه قبودان باشا لوالي مصر ، فدوى ذلك الخبر في العالم وبهت له ، وقد اختلفت الروايات في تحليل تلك الفعلة « الشنعاء » ، فمن قائل أن الرشوة كانت المحرك والباعث لها ، ومن قائل أن أمير البحر التركي اسخطته الألعاب روسيا ، ودسائس خسرو باشا وأعوانه ضد محمد علي باشا المصلح

الحقيقى لامور الدولة ، وقد علل أمير البحر نفسه فملته بدعوى أن السلطان محمود دُس له السم وذهب ضحية الرجعيين ، غير أن هذه الحجة ساقطة ، لأن السلطان فى مرض موته كان يعالجه أطباء أوريون ، فلم يعثر على آثار سم فى جسمه ، ولما سئل محمد على فى خيانة أمير البحر التركى صرح بأنه لا يمكن أن يبرئه تماماً ، وأردف ذلك بقوله أنه ما دام خسرو باشا خصمه اللدود صاحب الامر والنهى فى الباب العالى ، فغير محتمل الوصول الى حل لتصفية ما بينه وبين مولاه من المشاكل .

وقد طلب القناصل الاجانب الى محمد على إعادة الاسطول التركى بلا توان ذا كرين له أن أمير البحر ارتكب جرم الخيانة العظمى لعدم إطاعته الاوامر التى استدعته الى الاستانة ، وأبانوا للوالى أنهم يشكون كثيراً فى الاعتقاد بأنه يرغب فى أن يكون متواطئاً مع أمير البحر التركى للاستحواذ على الاسطول وابقائه لديه ، فاهتاج محمد على من هذا الكلام القارص ، وصاح بهم محتجاً على هذا الزعم الباطل قائلاً بأنه : « فى حالة الحرب لاجتاح على أحد المتحاربين بقبول الفارين من صفوف العدو . »

ولا شك فى أن وجود الاسطول التركى تحت يد محمد على

قوى مركزه ، وكان عاملاً على ارغام السلطان عبدالمجيد الضعيف  
الارادة على أن يسلم له بطلباته التي أسرف فيها كثيراً وهي حق  
الوراثة في مصر وبلاد العرب والشام أيضاً ، ويظهر أنه لم يكن  
للباب العالي مخرج من حرج موقفه سوى إقرار طلبات الوالي  
القوى القادر .

ولكن هل تسمح الدول بمفاوضة على هذا الاساس بين  
تركيا ومصر ؟ لا ؛ وقد أشار بونسوني على الباب العالي بعدم  
التسليم في شيء ما قبل أن تقول الدول كلمتها ، كما أن السفير  
النمساوي أشار على السلطان بأن لا يرمى نفسه تحت أقدام واليه ،  
وأيدت روسيا وبروسيا رأي بلرستون في « أن واقعة نصيبين  
لا تكسب محمد على حقاً جديداً ، بل على النقيض من ذلك ،  
لأنها نشبت ضد ارادة الدول ورغم تحذيرها . »

ومن الغريب أن فرنسا شذت عن بقية الدول في هذا  
الظرف ففترحت إصدار تبليغ مشترك بأن أية مفاوضة بين  
تركيا ومصر رأساً تعتبر لافية ولن تقرها الدول .

## مساعي الدول الأوروبية

### في الاتفاق على حل للمسألة المصرية

وجهات نظر الدول — مذكرات بليرستون لترنيخ — دفاع محمد علي عن موقفه في الشام — بمثة برنوف — صداها في فرنسا — آراء فرنسا في حل للمسألة المصرية — محمد علي والعامسة القادمة — الوالي والكولونيل هودجس — سياسة القوة وفرنسا — مؤتمر يوليو سنة ١٨٤٠

ولقد لعبت المصالح الدولية دوراً خطيراً في عدم التوفيق إلى رأى اجماعى بين الدول في حل المشكلة التي وصلت إليها الأزمة المصرية ، والتي كانت موضع بحثها في هذه الآونة وهي : « اخراج المصريين من بلاد الشام » .

فكان من رأى بليرستون ارسال قوى بحرية لاقامة حصار على الشواطىء المصرية ، وانزال جيوش في سوريا وميناء الاسكندرية ، ولكي يخفف من وقع هذا الاقتراح على الدول التي كانت تنفر من استخدام وسائل البطش والقوة ، وتقديم ضحايا في أمور لا تهمها مباشرة ، أبان أن الغرض من اقتراحه اقامة مظاهرة برية وبحرية ، لأن مصر — في اعتقاده — ما كانت تخاطر بنفسها وهي وحيدة لمقاومة خمس دول متضامنة مع الباب العالي في العمل .



فعارض المارشال سولت Soul كير وزرءا فرنسا هذا الاقتراح بدعوى انه « ليس فى الامكان اغفال الأمر الواقع » وانه وان كان حقاً على الدول « ان تعترف بحقوق السلطان ، غير أننا لو تشبثنا بطلب أكبر مما يسلم به محمد على ، أو يرضى بالتنازل عنه ، فاننا نزيد الأزمة خطورة ، وهذا ما نخشاه ، وتقوم حرب عامة بين الدول الأوربية ، الامر الذى نسمى جهداً لتجنبه »

أما روسيا فبعد أن عرفت نيات فرنسا ، وظهورها بمظهر المعين لمحمد على فى تحقيق اطماعه الاشعبية ، انهجت لنفسها سياسة تأييد الباب العالى ، فعزمت على ان تعينه فيما يفعل وتعضده فيما يريد ، وعولت فى الأزمة الحاضرة على ان تتركه حراً فى اختيار طريق المفاوضة ، وفى حالة الفشل تتقدم اليه بالمساعدة المادية اللازمة حينما وأينما يريد .

ولو أن مترنيخ كان يؤيد مبدأ المحافظة على كيان الامبراطورية العثمانية وسلامتها ، الا أنه كان يفكر طويلا قبل المجازفة بقواته البرية والبحرية فى سبيل هذا المبدأ .

غير أن بلرستون لم يقنط من استمالة حكومة النمسا للأخذ باقتراحه ، فوجه اليها مجهوداً عظيماً ، ليقينه بأنه لو فاز بتعضيدها فانه يضمن تأييد روسيا وروسيا أيضاً .

ولتحقيق رغبته هذه عرف كيف يضرب لترنيخ على الوتر الحساس ، إذ المشهور عن عاهل وزراء النمسا أنه كان يسير في سياسته على مبادئ عتيقة رجعية ، وأنه زعيم أنصار مبدأ القضاء على الثوار والخارجين عن طاعة ملوكهم ، وأنه من الداعين الى التمسك باهداب « الاتحاد الادبي » بين الدول الأوروبية كافة .

فلو أن بلمرستون أفلح في إقناع البرنس مترنيخ بالاقلاع عن نظرياته الخيالية والنزول الى عالم الحقائق ، ففي هذه الحالة كان يعتنق مترنيخ الداهية أراء بلمرستون العملية .

عرف بلمرستون ذلك فكتب في مذكرة الى حكومة الامبراطورية النمساوية :

« ماذا يحدث لو أعرض محمد علي عن ارادة الدول ولم يعرها الاحترام الواجب ؟ يظل واضعاً اليد على ما يحتله ، ويستخدم القوة في إكراه الباب العالي على الاعتراف باستقلاله ! ومثل هذا العمل يعرض الدول — لا محالة — الى سخيرة العالم ولومه ! ولو فرض وأعطى السلطان عهداً باسترجاع سوريا وبلاد العرب بعد وفاة محمد علي ، فهل يشق مخلوق في مثل هذه الوعود التي لا تستند الى قوة للمطالبة بها ؟

« وأي خدمة إذاً تكون الدول قامت بها للباب العالي ؟ وهل

يخطر ببال أحد أن السلطان يستطيع في المستقبل اجبار حاكم مصر القوى لينجز ما وعده به والحال أن الدول جمعاء ظهرت بمظهر العاجز عن تنفيذ ذلك ؟ ألا أن عدم القيام بأى عمل جدى لحفظ كيان الامبراطورية العثمانية لا معنى له إلا التسليم بلا قيد أو شرط أمام فرد نائر متمرّد ! وهل يستبعد أن يعلن ذلك الفرد استقلاله بعد عام أو عامين ليؤيد بذلك أعداءه في إقامة عرش له ولذريته « وكيف يتفق تعهد الدول العظمى وتركيا بالأخذ بناصرها ثم التنحى عن القيام بذلك عند الحاجة ؟ أنه لا ولى بنا وأجدر أن نترك السلطان وشأنه يذعن لحكم الضرورة القاسى »

وهذه النعمة أخذ بهرستون يصف للوزير النمساوى الحالة ثم قال : « خير وأبقى أن يترك محمد على يزحف برا وبحرا خلع السلطان ، وقلب الاسرة العثمانية لأنه فى هذه الحالة تعفى الامبراطورية العثمانية آلام وأوصاب عملية التجزئة الخطيرة وتندهور دفعة واحدة وبضربة واحدة ، فتندثر معالم امبراطورية عريقة على يد فرد نائر . »

فكان لهذه العبارة أثر فعال فى نفس مترنيخ الخصم العنيد لديمقراطية القرن التاسع عشر التى ترمى الى خلع الملوك ، وتقويض العروش ، وقد كان يعتبر نشر هذه المبادئ من النعم الكبرى

التي تحل بنظم العالم ، فلا شيء يحرك فيه ما خمد ، ويحمله الى العمل  
قدر التلويح أمام عينيه يمثل هذه الآراء الثورية

ولقد أجاد بلهرستون في بيان الحالة وتصويرها لترنيخ بأشنع  
ما يكون حتى يستفزه لتأييد اقتراحه الخاص باخراج المصريين  
من الشام بالقوة ، ثم قال :

« ان الحل الوحيد هو أن يجرّد محمد علي من كل مظاهر  
البطش والجبروت ، وأن لا تعطى له سوى مصر فقط . »

ولكى يتأكد من قبول مترنيخ هذا الرأي ، عرج بلهرستون  
في مذكرته على مبدأ الوزير النمساوى : « الاتحاد الادبي » الذي  
يعزه ويتفاني فيه فقال :

« ان محمد علي حكيم بعيد النظر ، فحال أن يغفل عن البون  
الشاسع بين قوته الفردية ، وقوى خمس دول تعمل متضامنة مع  
السلطان ، أى قوى الدول المسيحية مؤيدة بالرأى العام الاسلامى . »  
هذا ما كان من أمر بلهرستون ودعايته لسياسته في النمسا  
خاصة وأوروبا عامة ، أما محمد علي فلم يتوان من جهته في الدفاع عن  
قضية مصر ببيان المضار التي تلحق سوريا من اعادتها الى الحكم  
التركي ، فأوضح لقنصلى بريطانيا وفرنسا في مصر بأن تخليه عن سوريا  
يجعلها مسرحا للفوضى وأعمال التخريب ، فتفقد التجارة الاوربية

أسواقها ويعود عليها سوء الحال بخسائر جسيمة ، وترجع الامور الى ما كانت عليها قبل الفتح المصرى، حينما كانت العصابات تنزل من الجبال ، فتسطو على المدن تنهب وتسرق ، غير مبالية بقانون أو خاضعة لنظام رئيسى أو هيئة حاكمة ، أما الآن فقد تبدلت الحال فقطع دابر قطاع الطرق وبثت الطمأنينة فى النفوس وعاد النظام الى نصابه لدرجة أن أصبح فى وسع السائح الاجنبى أن يفتدو ويروح فى انحاء سوريا آمناً مطمئناً، وزادت الصادرات والواردات ضعفت ما كانت عليه ، وصار كل انسان واثقاً بأنه يحصد ما يزرع بدون أن يشاركه الاعراب ، أو تقاسمه فيه الحكماء، وقد شعر المسيحيون المستوطنون بفضل الحكم المصرى، فأسدوا جميل الشكر لابراهيم قائد الجيوش المصرية والحاكم العام الذى تمكن من صون النظام بالقاء الرعب فى قلوب الماثلين به حتى تهيبوه .

ومن جهة أخرى حاول محمد على كسب حسن ظن بريطانيا به ، حتى لا تكون عثرة فى سبيل مآربه وتحقيق أماني أمته، فأخذ يتودد الى المستر كامبل Campbell قنصل بريطانيا الجنرال فى مصر حتى وثق به فكان اللسان الناطق باسم الوالى فى «دوننج ستريت Downing street» وقد دافع عنه أكثر من مرة :

« سبق أن تجاسرت وعرضت على جنابكم رأيي في مسألة طلب محمد علي حق الوراثة في الشام ، واني أرى التسليم له بهذا في مصلحة الباب العالي وقد تزداد بذلك الملائق بينهما متانة لا ضمنا » .

وأبان الفاجعة التي أُبتلى بها الباب العالي من جراء تسليم الاسطول التركي لمحمد علي في مياه الاسكندرية ، لم يتردد كامبل في ابلاغ وزارة خارجيته « ان انضمام الاسطولين التركي والمصري يكون ضربة قاضية على مركز روسيا إذ لا يمضى عامان على تدريبهما بقيادة ضباط أوريين حتى يبلغا درجة في المناعة تضارع قوة الاسطول الروسى »

ولعلم كامبل بخطة حكومته التي ترى الى تقوية الامبراطورية التركية أخذ يشرح لوزير خارجية بلاده مشاريع محمد علي التي أعدها لانهاض تركيا وانماء مواردها .

ومن الغريب انه تقل لحكومته حديثا لابراهيم مع ضابط فرنسى ذكر فيه اخلاص القائد المصرى في الشام لجلالة السلطان ، وعزمه الاكيد على الدفاع عن كيان تركيا ولو ضد أيه إن حدثته نفسه للعمل على تقويض أركانها ، وأسند لابراهيم انه لا يبنى في حياته مأربا سوى الحصول على ولاية الشام مع حق

الوراثة فيها وأنه لن يفرط في هذا الطلب حتى لو سلم أبوه به .  
ولا عجب ان قوبل هذا الحديث بالدهشة في دوائر لندن ،  
إذ لا يخفى أن الشطر الاول منه مناقض للثاني ، فقد أعلن ابراهيم عزمه  
على الدفاع عن تركيا ولو ضد أيه ، وفي الوقت نفسه أبدى ضرورة  
الاستحواز على سوريا وان لم يوافقه أبوه ! فكيف تصور كامبل  
أن رجلا عركته السياسة وحنكته التجارب كاللورد بلمرستون  
يصدق مثل هذه الاقاويل ؟

وأنه ليخيل الينا أن مغالاة كامبل في الدفاع عن القضية  
المصرية أثارت الشكوك والريب في صحة أقواله ونبالة مقصده  
فلم تكسب نصيراً في دوننج ستريت ، ولم تترك الاثر المرغوب  
فيه في الدوائر السياسية بلندن .

فانطلق الوزير الانجليزي يعمل لترويج سياسته وكان لتصريحه  
الخطير باستعداده للعمل في حل المسألة المصرية مع أقل من أربع  
دول مغزى كبير ، ومعنى غير خفي لخصوم فرنسا ، إذ تبين  
لروسيا في ثنايا هذا التصريح أن المقصود إبعاد فرنسا عن  
المناقشات الدولية فيما يتعلق بالمشكلة المصرية ، فارتاحت الحكومة  
الروسية لهذا التطور في السياسة الأوربية ، لأن فرنسا  
ناصبته العداء من جراء تدخلها في تركيا ، ولا ريب في أن الباعث

على تصريح فرنسا بالمحافظة على كيان الامبراطورية العثمانية لم يكن سوى خوفها من عواقب توغل روسيا في تركيا ، ولم يفد في إزالة سوء ظن فرنسا بها ما كانت تبديه روسيا من البراهين على حسن نياتها وشريف معاملاتها مع تركيا ، وقد طالب النواب الحكومة الفرنسية بضرورة مقاومة تقدم روسيا وصد نفوذها في تركيا بإرسال اسطولها الى بحر مرمره .

فلم يكن هناك مناص لروسيا من انتهاج نفس الخطة التي انتهجتها السياسة الفرنسية نحوها ، فأعلنت في وقت تسليم الاسطول التركي انه في حالة دخول الاسطول الفرنسى مياه بحر مرمره فاتها تستدعى سفيرها من الاستانة وتتخذ لنفسها الحرية التامة فيما يترأى لها من الاحتياطات لصيانة استقلال تركيا وضمان سلامتها .

وانتهزت في الوقت نفسه فرصة تصريح بلرستون برغبته في العمل مع أقل من أربع دول ، فبادر الكونت نسلرود وزير خارجية حكومة جلالة القيصر وأبلغ سفير بريطانيا بان روسيا غير مطمئنة لمسلك فرنسا في المسألة الشرقية ، وهاهنا بعدم تنحي حكومته عن إنجلترا وما ترسمه من الخطط في هذه المشكلة الخطيرة ، وتحقيقاً لذلك بعث الكونت برنوف Brunnow



الى لندن لتوكيد حسن العلاقات بين الحكومتين ، ولا بلاغ  
حكومة جلالة الملكة تشكرات جلالة القيصر لخالص تمنيات  
بريطانيا لروسيا .

ولا شك في أن هذا نجاح باهر لسياسة بلمرستون اذ أصبح  
في مركز يلوح لفرنسا بقرب تفاهمه مع روسيا ان لم تتفق على  
رأيه في حل المشكلة المصرية ، وفي كلتا الحالتين كان باستطاعته أن  
يصيب غرضين بسهم واحد ، وهما : كبسج جاح والى مصر ، والغاء  
معاهدة انكيارسكلسى .

وفعلا لما طالب الكونت برونوف حكومة بريطانيا بأن يفوض  
لروسيا الدفاع عن الاستانة لفت النظر الى أن هذا العمل يكون  
بحكم الجوار وباسم الدول لا بحكم معاهدة انكيارسكلسى التى  
أظهر رغبته فى اغفالها ، فأجابه بلمرستون بأنه من الضروري اشراك  
الدول مع روسيا فى وسائل الدفاع عن الاستانة لا لسبب سوى  
اظهار الدول بمظهر الاتحاد أمام العالم ، وتقرير هذا المبدأ للجميع ،  
موجهاً النظر الى أن الجزء الأعظم من الأسطول البريطانى  
سيحتاج اليه فى مياه مصر وسوريا ، وانه فى الحقيقة لا يمكن أن  
يستغنى الا عن عدد قليل منه لمياه بحر مرمره .

وبعد أخذ ورد سلمت الحكومة الروسية بآراء بريطانيا

في الدفاع عن البوغازين ، واستخدام القوة لا كراه محمد علي على الاكتفاء بحق الوراثة في مصر مع بقاءه تحت السيادة العثمانية، واحتاط بلمرستون في هذا الاتفاق فأثبت أن ما تتخذه الدول من الاجراآت الحربية في البوغازين ناشئة عن حالة غير عادية ، ولا تخل بأي حال من الأحوال بمبدأ عدم التصريح لأساطيل الدول بالدخول في البوغازين في وقت السلم.

وان وضع الاتفاقية بهذه الصورة ضمن الغاء معاهدة انكيار سكسلي ، وجعلها حبراً على ورق ، وان تقييد تدخل روسيا في تركيا يزيل ماساور الدول من عواقب ذلك التدخل ، فلو أن غاية فرنسا كانت إيقاف تقدم النفوذ الروسي في الامبراطورية العثمانية فقط ، فليس من المستطاع تحقيق ذلك بطريقة أفضل مما توصل اليها بلمرستون في اتفاقية مع برنوف .

غير ان اذاعة أمر هذه الاتفاقية أثار صخب الرأي العام الفرنسي ، فازداد من روسيا نفوراً بقدر ما ازداد بعصر تعلقاً ، وأصبح محمد علي معبود الشعب الفرنسي الذي اعتبره حليفاً طبيعياً لفرنسا في الشرق .

وبينا المفاوضات دائرة بين برنوف و بلمرستون أبلغ المارشال سولت سفير بريطانيا بباريس بأنه في حالة ظهور أسطول روسي

في مياه الاستانة سترسل فرنسا أسطولها ، وأقهره بأن ذلك يتفق تماماً مع ما صرحت به بريطانيا في كثير من المواقف .

وكان الوزير في حالة عصبية شديدة لم يهدى روعه ويسكن خاطره ما صرح به السفير البريطاني من انه اذا قامت روسيا بعمل ما ، فان ذلك يكون بموافقة الدول وتحت أشرفها ، فلم يمر الوزير هذا التصريح قبولا ، لان فرنسا كانت ترفض ولا تقر أى عمل تقوم به روسيا في تركيا ، مهما كانت صيغته ، ومما أدهش السفير أن جابهه المارشال سولت بقوله : « ان حل المسألة الشرقية يكون بمنح روسيا من القيام بأى عمل في تركيا ، لا بتقييد مصر وصد تيارها »

فلم ير السفير بدا أزاء ذلك ، من افهام الوزير المحتد بأنه إذا قاومت فرنسا روسيا ، فان الدول تعد هذا العمل موجهاً اليها لا الى روسيا وحدها ، وفي ذلك اشتداد للالزمة على ما بلغته من احراج .

وكان السفير الانجليزى ضجر من تقلبات السياسة الفرنسية ، وسئم تكييفها ، لانه وان كانت فرنسا محقة في اعتبار معاهدة انكيار سكلى خطرا يهدد التوازن الدولى ، الا ان روسيا أبدت رغبتها بل وقبلت اجمال هذه المعاهدة المنكودة ،

واغفال أمرها ، فليس لفرنسا عذر لمناهضة الدول التي تسعى بحق لحفظ كيانه واستقلال تركيا ، وليس في وسعها الآن التحقق بالخطر الروسي في تركيا بعد الاتفاقية الاخيرة ، التي عقدت بين بريطانيا وروسيا ، والتي كان ابرامها فالا بقرب حل المشكلة المصرية .

عرفت ذلك فرنسا فاتخذت سياسة الماطلة والتسويق ، وأخذت المذكرات بينها وبين بريطانيا تتبادل ، واجتماعات وزراء الحكومتين بسفيريهما تتناوب ، لعرض الآراء ومناقشة حجج كل فريق ، ومن المفيد أن تأتي بشئ من هذه المكاتبات والمحادثات السياسية ، ففيها من جهة تتجلى مقدرة بلرستون في الاقناع بصواب رأيه الذي لم يتزحزح عنه ، ومن جهة أخرى مما لاة فرنسا لوالى مصر أملا في تقويته وتوسيع ملكه بأى شكل كان دون أن تثبت على اقتراح أو رأى في هذا الشأن .

فبعد واقعة نصيين بأيام أعلنت فرنسا ان الموقف تغير ، وأن لمصر الحق في التمتع بثمار انتصاراتها ، وانه يحسن بالدول ان تنظر إلى مطالب مصر برعاية واعتبار .

فكان رد بلرستون ان ضم سوريا إلى مصر يثير فيها الرغبة بطلب المزيد ، ويكون عوناً لها على تحقيق ما تطمح فيه من أملاك

الدولة ، وقد ثبت على رأيه هذا ثبوت الصخر ، فلم يتحرك عنه قيد شعرة .

ولما عرضت فرنسا الاقتراح بأن يترك لمصر كل ما وضعت يدها عليه ، بشرط إعادة ذلك إلى تركيا عقب وفاة محمد على ، أجاب بلرستون بأن هذا الرأي يمد شروء في تجزئة الامبراطورية العثمانية تجزئة ولو وقتية ، ويخالف مبدأ المحافظة على كيان الامبراطورية الذي أجمعت عليه الدول بما فيها فرنسا ، أضف الى ذلك أن اقرار هذا الرأي يدفع بالسلطان المغلوب على أمره الى احضان الدولة التي تدفع عنه الخطر المهدق « وأن هذه الدولة هي روسيا ، فبذلك تنقلب الحال الى عكس ما ترغبه فرنسا من ابعاد روسيا عن الباب العالي » .

فازاء هذا القول الحق ، والمنطق المقنع ، سحب السفير الفرنسي اقتراح حكومته وصرح باستعدادها للرجوع الى رأى كانت أدلت به فيما مضى ، ألا وهو اعطاء جنوبي الشام الى والى مصر .

وقد لاحظ سفير بريطانيا في باريس أن خطة حكومة فرنسا كانت معروفة تماما نحو ما لا يجب عمله ، ولكنها غامضة نحو ما يحتمل عمله ، وأنها لا تجسر على اجبار والى مصر لقبول

ما تعرضه الدول عليه ، ولذلك أشار على حكومته بالاتفاق مع  
الثلاث الدول الأخرى ، دون انتظار حكومة فرنسا .

وقد أيد رأيه هذا في فرصة أخرى لما تأكد له عزم  
فرنسا على عدم الاشتراك مع الدول في أى عمل عدائى ضد محمد  
على ، فكان هذا بمثابة اتهام فرنسا بخروجها عن التمسك بمبدأ  
المحافظة على كيان الامبرطورية العثمانية ، ولم يكن فى استطاعة  
فرنسا اقناع خصومها بخطأ هذا الزعم ، وكل ما ذكرته دفعا عن  
خطتها « إن المتحارين كانوا متساوين القوة ، فعقب نصيبين  
وتسلم الاسطول التركى ، تغير الموقف تغيرا كلياً » ، وأخذت ترد  
كثيراً « لا يجب أن نرجو المستحيل » ، ومعنى ذلك فى نظرها ان  
الدول لن تقدر على اخضاع مصر ، وان ليس فى وسع احداها  
ارسال جيوش لارغامها واذعانها غير روسيا ، وفى ذلك من  
الخطر العظيم على تركيا واستقلالها ما لا يقارن به الخطر المصرى .

ولادحاض هذه الدعاوى أبان بلرسترن لسفير فرنسا فساد  
التغلى عن المبادئ ، بسبب فوز أو تشيتير جيش فى معركة ،  
وعيب الاغضاء عن الوعود مما لا يتفق وناموس شرف الأمم ،  
ثم فند زعم فرنسا بأن ليس فى الامكان اخضاع مصر بقوات  
الدول المتحالفة ، كما أورد أنه من البلاهة النظر الى روسيا

كشبح مخيف ، بعد ان تمهدت ضمناً بالتنازل عن معاهدة انكيارسكلسى ، وايداعها زوايا النسيان .

وهكذا استمرت الحرب الكلامية بين فرنسا وانجلترا أياما طويلا ، حتى تهددت الملائق بينهما بالتوتر ، لولا أن أدرك الحالة سقوط وزارة المارشال سولت ، فتراخت الشدة قليلا ريثما تدرس الوزارة الجديدة المسئلة بحذافيرها .

ورأت وزارة تيير أن تفتتح عهدا بتغيير سفير فرنسا فى لندن فوقم الاختيار على جيزو Guizot الذى كان محبوباً من الرأى العام البريطانى ، فأجهد السفير الجديد نفسه فى القيام بما نيظ به ، ووجد فى تقدير الدوائر السياسية بلندرة لآرائه بعض العون فى محاولة جلاء الحالة واحلال التفاهم بين الدولتين ، وكاد يكمل مجهوده بالنجاح ، لولا أن هدد بلمرستون رئيس وزارته بالاستقالة ان لم يعمل بآرائه وتنفذ الى النهاية ، فأسقط فى يد جيزو ، وكتب على سياسته بالفشل فى لندن ، وأخذ بلمرستون يعد العدة بمنتهى السرعة فى تنفيذ سياسة القوة .

حقيقة ليس محمد على ممن يسهل اللقاء الرعب فى جوانبه أو ممن ترتعد فرائصه خوفاً وهلماء ، فكم من شدة اقتحم غمارها ، وكم من شرك نصب له فسلم منه وغم ، فأصبح لحسن لحظه ،

واحكام خططه ، وعظيم مجهوداته ، ذا ملك واسع ارتقى به الى مصاف الدول العظمى يخاطبها مخاطبة الند للند ، لا يأبه بتهديد أو وعيد . أفهل يستطيع وقد بلغت الحالة منتهى الخطورة ، الاحتفاظ بما في حوزته ، وخاصة في سوريا رغمًا عن ارادة الدول ؟ أم هل ينجح في مقاومتهم وردم على أعقابهم اذا سيروا عليه أساطيلهم وجيوشهم ؟ وهل تنفعه صداقة فرنسا وتنجيه من هذا المأزق ؟ أم هل توفق فرنسا في تثبيط عزم الدول عن اتخاذ عمل سريع خطير ضد مصر ؟

ولو أن محمد علي كان في باطنه شديد القلق على مركزه ، جزعًا لما يدور في لندن من المفاوضات ، الا أنه في هذه الظروف الحرجة ظهر برباطة جأش نادرة ، فلم تبدو عليه علام ارتباك أو اضطراب ، بل أقدم على ما يثبت صلابته ، وعدم تفريطه في شيء مما تحت يده ، فجمع بين الأسطولين التركي والمصري ، ووحدت القيادة ، وأقسم كافة الضباط أترك ومصريين يمين الطاعة له ، ولما تقدم اليه قنصل النمسا بالاحتجاج على ذلك أجابه بمجدة « ان ما فعلته حق طبيعي لي ، ولن أسلم الاسطول التركي حتى يحسم النزاع بين جلالة السلطان وبينى ، واذا هاجمتنى دولة أجنبية قبل ابرام الصلح ، فسأستخدم الاسطول في الدفاع عن بلادى



وأنتى ، وأن موقفى الحالى يبرر تماما كل عمل من هذا القبيل .  
ولما خاطبه القنصل نفسه فى فرصة أخرى عن عزم انجلترا  
على اتخاذ وسائل القوة ضده ، اشتد به الحنق وصرخ فيه :  
« فلتتقدم انجلترا إلى العمل ، ولن أهاب ذلك بل لربما نازلتها ان  
هاجتى منفردة . »

وكان قنصل النمسا كان عارفا بنيات بريطانيا ، التى بدأت  
فى الجلاء والظهور باستدعاء كامبل قنصلها الجنرال فى مصر ، الذى  
دافع عن محمد على دفاعا مشكورا ، واستبدلت به رجلا آخر  
توسمت فيه أليق من يكون لتمثيل سياسة حكومة بريطانيا نحو  
مصر ، ورأت فى الكولونيل هودجس Colonel Hodges  
قنصلها فى بلاد الصرب ، رجل الساعة ، وكان جريئا بدينا .

ولقد كان تعيين القنصل الجديد شر منذر بالسوء ، ففى  
إحدى المقابلات الأولى التى تغلب فيها المجاملة تخطى القنصل  
حدود اللياقة وداس التقاليد المرعية باستماله فى بيان خطة  
حكومته المكلف بتنفيذها لفة جافة فى قالب تهديد ، فأفهم  
الوالى بأن كل مقاومة تؤدى إلى مالا تحمد عقباه ، وبأن بريطانيا  
مصممة على العمل ولو بانفرادها ان تراجعت الدول ، وابلغه ان

الكونت مترنيخ صرح له وهو مار بفينا في طريقه إلى مصر بتعزيد سياسة بريطانيا.

وبسماعه هذا التصريح المخرج لم يتمالك محمد على نفسه فأجاب بغضب وحدة : « الكلام الكثير لا يفيد ، أنا لا أنكر قوة بريطانيا كما لا أقدر أن أكبح جماحها ، أما إذا أرادت تضيق الخناق على في مصر فاقسم لك بأني لا أسلم بالانتحار ، نعم اني رجل مسن أناهز السبعين ، ولكني لن أتنازل عن بلاد الشام ما دام في جسمي دم يجري وعرق ينبض » .

وقد اتفقت آراء الكثيرين على ان تفاقم الحال بين مصر وانجلترا يرجع إلى التأثير السيء الذي أوجده الكولونيل هودجس ، فلو أنه اتخذ خطة تقرب في مسافة الخلف ، لأمكن تنفيذ الجلاء عن الشام ، بلا حاجة لنشوب حرب ذهبت بنضارة هذا الاقليم وأودت بأرواح الكثيرين .

وكم من مرة أبدى هودجس رأيه لحكومته باستخدام وسائل القوة دون غيرها لاذلال محمد على ، بدليل ما قاله بلهرستون : « ان تقارير هودجس أوجدت عندي فكرة أن الباشا لابد أن يسلم في آخر الامر ، وان مظهر الغضب والحدة الذي يغلب عليه ، يشف عن الضعف والخور الباطني » .

وكم من مرة فاه هودجس بلغة في مجلس محمد علي لا تتفق  
والتقاليد السياسية في أوربا ، فحدث أن قال للوالى « اعلم انك  
لو تشبثت فى مقدور انجلترا أن تجعلك أثراً بعد عين فى ظرف  
ثلاثة شهور » .

ومن دواعي الاسف أن ينتقى الكولونيل هودجس لتمثيل  
السياسة البريطانية فى ذلك الوقت المصيب ، فحمد علي كان يفضل  
كثيرا التفاهم مع قنصل ذى مواهب سياسية ، غير أنه قد  
اختتم فى ذهن بلهرستون أن محمد علي كغيره ممن يشيدون مجدهم  
على أسس القوة والبطش لن يستكين لغير القوة والجهروت ،  
وقد حادث هودجس محمد علي مرة بهذا المعنى فذكره بنابليون  
وما جرى له على يد بريطانيا . وأضاف الى ذلك أن حكومته اذا  
صممت على خطة أحكمت تنفيذها ، ومتى اعتزمت العمل ضربت  
فيه بسهم نافذ ، ولو ح له بأن هذا ما سيؤول اليه الامر معه ،  
فكظم عزيز مصر غيظه وأجابه بهدوء « لا فائدة من هذا الكلام ،  
اكتب لحكومتك بأنى مازلت على رأيى وموطداً عزمى عليه ،  
اخبرهم ذلك عني » .

وقد كانت هذه المقابلات وأمثالها جافة لدرجة لم يرتح اليها  
الطرفان ، فحاول الوالى التلصص منها ، وخاطب القنصل ذات

مرة « اكتب لحكومتك وسأجيبهم على كل شيء »  
وشعر هودجس نفسه بثقل المهمة الملقاة على عاتقه ، فكتب  
الى لندن : « يحسن ان أتخاشى مقابلة الوالى بقدر الامكان ،  
فانها لن تأتى بفائدة ، بل وخير منها عدمها ، فأقل مافيهما انها  
تعرضنى لما يؤلمنى كثيرا » .  
وقد سئم الطرفان الحالة دون أن يسلم أحدهما للآخر ،  
فاشتدت الازمة واستحكمت حلقاتها ، وضاع كل أمل فى التوفيق  
بين مصر وبريطانيا .

وعند ما شددت بريطانيا فى اعادة الأسطول التركى ، وبلا  
توان التمس الوالى المعاذير واراد أن يأخذها بالحسنى ، واعدت بتنفيذ  
رغبتها عاجلا ، الا ان هودجس أبى أن يتسامح بقبول هذا الوعد  
وأثار غضب الوالى بقوله « ان لديه تعليمات بأن يخابر البحارة  
الاتراك مباشرة فى أمر العودة الى الاستانة » فانتفض محمد على واقفاً  
وصرخ فيه « الآن تدفعنى الى الحرب وأنى أنذرك أن ليس  
عندى سوى اطلاق الرصاص ، عند ظهور أول حركة تمرد بين  
البحارة » فأجابه هودجس « انى آسف على ما ترسمه لنفسك من  
الخطط التى تدل على شيء واحد وهو أنك تسير بخطى واسعة  
الى ما فيه قضاؤك المحتم » .

وان الانسان ليدهش اذا ما عرف ان هذه المحادثات المؤلفة والمناقشات المحرجة ، دامت ستة شهور أشغلت الوالى وأرهقته ومع ذلك فلم يتهاون فى حقوق بلاده ، ولم يتقهقر شبرا واحداً عن موقفه .

نعم كانت فرنسا تشد أزره وتعضده ولو أدياً ، بما اتبعته :  
أولاً — من إثارة رأى العام الأوروبى ضد الخطر الروسى ،  
فى شرق البحر الأبيض .

ثانياً — من محاولة اقناع الانجليز باحترام الأمر الواقع ، بعد معركة نصيبين .

ثالثاً — من تثبيط عزم الدول عن الاسراع فى اقرار سياسة عملية ، وخاصة عند ما وصلت المفاوضات الدولية إلى عقدة استخدام القوة ، وقد كانت رغبة الدول أن تتعدى فى العمل حتى لا تتعرض لأقل ما يكون من الاخطار والاضرار .

والآن كلف تيير Thiers سفير حكومته جيزو ، بأن يقنع بمرستون بأن القوة لا تجدى نفعا ، وبأن محاصرة الشواطئ المصرية والسورية مما تضر بالتجارة البريطانية والفرنسية ، وبأن

أمام الحكومة المصرية طريق البر لحفظ المواصلات ، مع جيوشها المسلحة في سوريا .

ولكن إذا لم يكن في استطاعة الحلفاء قهر محمد علي ، فلا تنضم فرنسا إليهم حتى ترجع كفتهم ، فيرغموا الوالى على الازعان والخضوع ؛ ولو سلم بأن القوة لن تغلح في اخضاع مصر ، فهلا تتقدم فرنسا إليها بنفوذها الأدبى لتحقق الدماء ، وتفرج الأزمة ؟

ألا ان تيركان من أكبر المشيعين لمحمد علي والمحرصين له على أن يتمسك بكل شئ وأن لا يفرط في شئ ، وكان من رأيه أن تقوى مصر بضم الشام إليها ، ولذلك أمر جيزو بعدم حضور جلسات مؤتمر الحلفاء الذى عقد في لندن للبحث في حل المشكلة المصرية على أساس منح محمد علي مصر فقط

وقد سمعت روسيا حديثا لعقد هذا المؤتمر ، إذ طاب لها أن ترى فرنسا بمنزل عن بقية الدول ، وانضمت النمسا إليها بغية الاسراع في حل المشكلة التى تهدد السلم الأوروبى ، وتبعها بروسيا ، وأيدتها كما كانت عاداتها في السياسة العامة . أما بريطانيا فكانت القوة المحركة للجميع ، وقد بسط اللورد بلرستون في المؤتمر سياسته فأوضح بأنها قائمة على اعتبارات خطيرة ،

تهم الدول الأوروبية ، منها أهمية تركيا للتوازن الدولي ، وقد أقرت الدول ذلك فأصبح مبدأ معروفاً ، ومنها خطر ازدياد نفوذ فرنسا في الشرق الذي يهدد التوازن الدولي أكثر من الخطر الروسي في الاستانه ، لأن فرنسا كانت تسعى لتقوية محمد علي وتعمل لتوسيع ملكه على حساب الباب العالي ، فيصبح حليفاً قوياً لها

ثم ذكر بلهرستون في ختام بيانه بأنه إذا كان سميح في الماضي والحاضر موجهاً لكبح جماح النفوذ الروسي في الاستانه ، فليس من المنتظر أن يسمح لفرنسا بتقوية مركزها في ذلك الاقليم من البحر الأبيض المتوسط خشية أن تتسيطر عليه وتعتبره بحيرة ملكاً لها .

وأخيراً اتفقت الدول الأربع على :

أولاً : أن يلزم محمد علي بإرجاع مافتحه للباب العالي ويحفظ لنفسه الجزء الجنوبي من الشام مع عدم دخول مدينة عكا في هذا القسم

ثانياً : أن يكون لإنجلترا الحق بالاتفاق مع النمسا في محاصرة نفور الشام ، ومساعدة كل من أراد من سكان بلاد الشام خلع

طاعة الحكم المصريين ، والرجوع إلى الدولة العلية — وبكامة أخرى ، تحريض السكان على العصيان لاشغال الجيوش المصرية في الداخل ، كي لا تقوى على مقاومة البوارج النمسية ، والانجليزية . ثالثاً : أن يكون لبوارج روسيا وبريطانيا والنمسا معاقق الدخول في البوسفور لحماية الاستانة اذا ماتقدمت الجيوش المصرية نحوها

رابعاً : أن لا يكون لاحد الحق في الدخول في مياه البوسفور مادامت الاستانة غير ممهدة .

وكان لاذاعة قرارات مؤتمر لندن ( يوليو سنة ١٨٥٠ ) تأثير عظيم في فرنسا ، فأيقظتها إلى الخطر الذي يهدد سياستها وثار الرأي العام وصحب على إنجلترا ، وأخذت الجرائد تنشر فصولاً طويلة وتذكر القراء بالتحالف الدولي الذي عمل ضد فرنسا عام ١٧٩٢ ، وتغالت في تقدير الاتفاقية واعتبرتها إهانة للشعب الفرنسي .

وتسرع تيير فأبلغ السفير البريطاني أن التحالف بين فرنسا وبريطانيا قد انتهى ، ورفع عقيرته بالتذمر والشكوى من أن جيزو لم تبلغ اليه قرارات المؤتمر إلا بعد الاتفاق عليها بين الدول ونشرها للملا



فدفع بلهرستون هذه المزاعم ببيان محاولات بريطانيا والنمسا وروسيا ، مراداً وتكراراً ، في التفاهم مع فرنسا ، لحل المشكلة المصرية على أساس ، ضم جنوب الشام لمصر ، والاشتراك في استخدام القوة ، ان دعت الحاجة إليها ، فازاء الرفض البات ، الذى تدرعت به فرنسا ، لم يكن من الحكمة ، ايقاف أعمال المؤتمر حتى تتقدم فرنسا فى المؤتمر وتشترك للبحث فى استخدام ، وسائل القوة لادغام مصر على قبول ما تقرره الدول

ولو أن هذا الدفاع وجيه الا أنه لا يخلى بلهرستون من مسئولية اخفاء ما اتفق عليه فى المؤتمر ، وعدم اخطار السفير الفرنسى بقراراته قبل اعلائها للعالم ، ويغلب على الظن أن بلهرستون تعمد اغفال جيزو ، فلم يراع بذلك واجب اللياقة نحو زميل لهم يهمه ما يدور بينهم وكان أولى به أن ينبئ جيزو بما تم واتفق عليه قبل ابرامه نهائياً .

وعلى أى حال فان رأى العام الفرنسى ثار بركان غضبه وقامت المظاهرات فى المدن الكبرى ، احتجاجاً على تجاهل الدول لفرنسا ، وأذنت حكومة تيير مجازاة لطماسة الشعب باجراء تعبئة قوى جديدة ، فتوقع العالم من وقت لآخر شوب حرب عامة ، غير أن حكومة بريطانيا عملت على تهدئة الخواطر

الثائرة بايقاف الرأي العام على الحقيقة فنشرت مواد الاتفاقية والمستندات الخاصة بها ، والمكتابات التي دارت في شأنها ، بين الحكومات المختلفة ، فكان لنشرها ، الأثر المرغوب من إسكان الثائرة التي هددت بالحرب ، وأتبع نشر هذه الوثائق بسياسة حزم ليدراً ما كان يحدث من أنصار الحرب في فرنسا فلفت نظر الحكومة الفرنسية الى عواقب الاصطدام بارادة الدول المتحالفة وحذرهما من مداية معونة لمحمد علي ، وأعلن متهمك انه « يريد أن يعرف عما اذا كانت فرنسا هي صاحبة القول الفصل في سياسة أوروبا ، وعما اذا كان عدم موافقتها على عمل ما يشل حركته وبدعو الى الفشل فيه »

## تنفيذ ما اتفقت عليه الدول

موقف محمد علي — رفضه شروط مؤتمر لندن — سياسة تيير — سوء حال محمد علي — مساعي تايير للصلح — صدى اتفاقيته — الدول ازاء خضوع الوالي — الحل النهائي للمسئلة المصرية — انتهاء الخلاف بين فرنسا والدول — استقلال ١٨٤١

وكان محمد علي عالماً بما يدور بين الدول من المناقشات ، مترقباً تطوراتها بثبات وجلد جبل عليهما ، وقد شجعه مستشاروه الفرنسيون على ذلك ، فأفهموه بأن الدول لن تقدم للسلطان مساعدة مادية ، واما على الوالي الا أن يبطش بالجيوش التركية فيتصرف في أملاك الدولة كما يشاء ، وان الاباحة جائزة في عرف السياسة ، فتي تم عمل الشيء يتسامح فيه دائماً وبوافق عليه غالباً ، وقد أفهم أيضاً ان هجوماً مباشراً ضد مصر لا يمكن أن يقرن بالنجاح ، وما كان العهد بمحملة فريرز بيعيد ، فقد أنزلت الجيوش الانجليزية عام ١٨٠٧ في رشيد لمساعدة محمد بك الالقي ، فباءوا بخسران مبين . ومما ثبت في ذهنه هذا الرأي ، ان النمسا وبروسيا تعهدتا باخراج الجيوش المصرية من بلاد الشام فقط ، أي انها لا تنوى التدخل في مصر باى حال من الاحوال . كذلك أفهم أن في استطاعته استخدام سلاح الحصار الذي يشهره الحلفاء في وجهه لمصلحته ، وضد ما يأمله الاعداء إذ يتمكن الوالي

بسبب الضيق الذى ينزل بالمصريين من جراء الحصار ، من غرس الكراهية فى نفوسهم ضد الاوربيين والأتراك سواء بسواء ، ويحصرون آمال خلاصهم فى مجهودات الوالى ومقاومته للمعتدين . ولو ان سوريا حافظت على سكينتها ، ولم تنتشر فيها الفتنة لما كانت مهمة الدول فى اخضاع مصر سهلة هينة . أما وقد قامت الاضطرابات فى نواح كثيرة ، فقد سنحت الفرصة لاستخدام وسائل القوة ، التى أمضوا زمنا طويلا فى درسها ، وتهيئة الظروف لها .

وقد انتشرت عيون الأتراك فى سوريا ، وأنفذ بونسونى ترجمانه المستر وود Wood وغيره من الإنجليز ، لتحريض رؤساء القبائل على شق عصا الطاعة ، يغمرونهم بالمال ، ويمدونهم بالسلاح ، وينعمون عليهم بالرتب والالقب ، ويمدونهم بالشيء الكثير ، وبالجملة لم تترك وسيلة مشروعة ، أو غير مشروعة ، لنشر الفوضى ، وشل الحكم المصرى ، وعرقلة حركات الجيوش المصرية فى الشام ، وللأسف نجحوا فى اشعال نار الفتنة ، واحراج موقف الحكام المصريين .

الا ان هذا لم يضعف من ثبات محمد على وعزمه ، لدرجة أن أدهش القناصل الاجانب برياسة جأشه ، وعظيم جلده ، بينا

الازمة مشتدة ، والخطر دائم ، فإر هو دجس في تفسير ذلك ، وقال : « أما ان محمد على يثق في نفسه ثقة عمياء ، لاحد لها ولا نهاية ، واما انه يعتمد على عوامل خفية لا يعرف كنهها انسان . وخيل اليه « انه يعتمد على امكان بث الفتن في الامبراطورية ، فتقوم ثورة عامة تفكك أوصالها ، وتشغل السلطان وحاميه الاوربيين عن شأن مصر وواليها ، بل ولربما يستعان به ، فيستفيد من هذه الظروف ، وتقلب الاحوال في صالحه » .

أما وان الحالة بلغت من الخطورة درجة عظيمة ، فظاهر من تصريح محمد على لقنصل النمسا ، بان الازمة قد تنكشف عن شر مستطير ، غير أنه أعد نفسه لمواجهة الحقائق بطمأنينة ورباطة جأش ، وما كان ليفكر في التسليم ، ولو أدى ذلك الى الخراب والضياع ، وانهما كان ليتحول عن موقفه هذامهما كلفه من الضحايا . وقد ذكر حضرات القناصل في تقاريرهم انه كلما اشتدت الازمة ازداد محمد على تعنتا وتشبثا ، وذلك بالرغم من نصيحة مستشاريه المصريين الذين أبدوا له قلقا عظيما من سوء الحالة ، في سوريا ، فلم يبال بشيء من هذا ، وعمد الى تحكيم السيف فيما بينه وبين خصومه الاقوياء المتألمين عليه .

ويرجع تصميمه واستماته إلى تمكن المستشارين الفرنسيين

منه، فقد كاد يكون القنصل الفرنسي كوشايه Cochelet مقبلاً في  
سراى الوالى لا يبرحها ليلاً ونهاراً ، وحدث ان صرح القنصل مرة  
في جمع كبير أمام محمد على ، بان شعور الرأى العام الفرنسى بلغ  
درجة يصعب معها اجتناب الحرب — وبكلمة أخرى كان دخول  
فرنسا في قتال بجانب مصر قاب قوسين أو أدنى !

ولما عرضت شروط اتفاقية لندن على محمد على تقدم بها اليه  
رفعت بك أحد كبار موظفى الباب العالى ، فلما مثل بين يديه ،  
دار بينهما حديث خطير ننقل فيما يلى ما بعث به قنصل بريطانيا  
الجنرال فى مصر الى وزارة خارجية حكومته : —

المندوب : إني مكلف بتبليغ سموكم إرادة مولانا المعظم  
جلالة السلطان بمنحك ولاية مصر وعكا .

الوالى : إني أسف كثيراً لأن جلالة السلطان لم يتكرم  
بقبول ما عرضته عليه من الارتفاع بخدماتى فى ولايات أخرى أرى  
من حق طلبها ، ولو كان السلطان محمود حياً لاعطانى نصف سوريا  
ألا فلتسمح لى بأن أذكر لكم بانى أرى فيما تقدمونه لى  
خطأ من قدرى ، وسخافة منى إذا قبلته ، وهذا مالا أَرْضَاهُ  
لنفسى أو لأمتى !

وان فرنسا مستعدة لمدى بالمعونة إلا انى أستنكف أن

أدعو مسيحيين يشتركون في محاربة مسلمين .

المندوب : إنا لا نرى لتأكيدات مزاعمك بتقديم خدمات جليلة لجلالة السلطان نتيجة محسوسة ، ومن رأي أن السبب في تأخير حسم الخلاف ما تبديه أنت من التمسك بمطامعك ، ولو كان السلطان محمود حيا لما أعطاك شيئا ، ويخيل لي أن غرضك الاسمي تحقيق مطامعك الشخصية فهي موضع أنظارك دائما دون غيرها من مصالح الامبراطورية ، كما تريد أن توهني الوالى : حقا إنك رجل قاس ، فأتسند لى من المطامع مخالف على خط مستقيم لما أحفظه فى قلبى نحو الباب العالى ومصالحه التى لا يهمنى ولا يعينى سواها ، وان ادعاءك الباطلة لاتليق إلا بشاب مفتون ، لا برجل كهل بلغ الثانية والسبعين من عمره فى خدمة مولاه !

المندوب : لقد أخطأت فى اسناد القسوة لى من غير أن تعرف عنى شيئا ، وهذا مما يجعلنى قليل الثقة فيما تبديه الآن من الاحتجاجات والتأكيدات .

فابتسم محمد على وتمشى فى حجرته رواحا وغدوا ، ثم التفت إليه وقال :

الوالى : صدقنى ! لم أعود الحلف ، وانى أبغض كل من

ينفظ بالايمان ، ولكنك الآن تخرجني ، فأقسم بأني لا أفكر قليلا أو كثيراً في مصالحى الشخصية ، أو مصالح عائلتي ، وانه ليس أحبّ إلى من تقديم الخدمات للأمبراطورية ولشعبى الذى يحرص على شديد الحرص ، واعلم بأن في مصر الكفاية لى ولذرتى ، فأمالى مقصورة عليها ، ولن تخرج عن السعى فى خدمتها ورفع شأنها .

المندوب : وأولى بالامبراطورية العثمانية أن لا تنفل عن مصالحها ، ولا يخفى أنه ليس من مصلحتها تعزيز أعضائها ، وتفريق شملها .

الوالى : ان ماتقوله بعيد عن الصواب ، ومما يؤسف له انه بدلا من تقدير اخلاصى وتعلقى بالأمبراطورية ، وتشجيعى على الاهتمام بما فيه الصالح لشعبى ، أراك تسعى فى احراجى بكل طريقة ممكنة فلم يبق لى الا أن أفكر فى الوسائل التى أدافع بها عن نفسى بكل ما أوتيت من حول وقوة ! وانى مستعد لأن أضحي بنفسى قبل أن أذعن لما تفرضونه على من الشروط المجحفة بحقوقى وحقوق أمتى !

وهذا هو كل ما يمكننى أن أجيبك به أولا وآخرأ !

فلما حضر المندوب العثمانى ثاى مرة قابله سامى بك أحد



سكرتارية الوالى ، فأفهمه أن كتاب الباب العالى ادعى إلى الاستياء من القبول ، وأن سمو الوالى تضجر كثيراً من أول عبارة وردت فيه ، وبنوع خاص من تحديد المدة المترتب عليها القبول أو الرفض بعشرة وعشرين يوماً ، ففى ظنى أنه لايسلم بذلك ويقترح مولاي فى الازمة الحاضرة ، أن تترك الآن كماهى وان رأى المنسوب العودة إلى الاستئانة فلا حرج عليه فى ذلك .

فأجابه رفعت بك بأن هذه الماطلة لن تجدى فتيلا وأن التعليمات التى لديه صريحة وأكد له بأن الباب العالى لن يتزحزح قيد شعرة عن شروط اتفاقية لندن .

ولما عرض القناصل شروط الاتفاق بصفة رسمية على والى مصر ، وجه كلامه إلى القنصل البريطانى الكولونيل هودجس وقال : « أن بلاد الشام فى حوزتى وخاضعة لحكمى وأنت تعرف انى لم أتمد على ناحية من الأملاك البريطانية بينما أنتم معشر الأنجليز تقدمون على مهاجمة الممتلكات التى تحت يدى ، ومع ذلك فسئرى من نصيب من تكون هذه البلدان »

ثم ارفض الاجتماع مخاطباً القناصل جميعاً « إذا بدأت

الأعمال العدائية فن الواجب عليكم أن تنزلوا أعلامكم عن دياركم .

ولما حضر اليه رفعت بك ثالث مرة يستطلع رأيه بعد بحثه ودرسه الشروط المعروضة عليه ، دار بينهما الحديث الآتى :  
الوالى : أبلغك انه لما حضر لدى حضرات القناصل بالمعاهدة أجبتهم بنفس إجابتي اليك ولقد تجرأ بعضهم وأراد أن يصيغ أقواله فى قالب تهديد ليفهمنى أنى رجل ضعيف عاجز ، فأجبتنه بأنى لست بمن يأخذم الوعيد ، وأبنت له انه لا يحقق المكر الشئ إلا بأهله ، وأن البادى بالظلم والمهاجم بالعدوان هو الذى تقع به الخسارة الكبرى .

المندوب : إنا نرجو أن تحل هذه المشكلة بدون تدخل الدول ونشوب الحرب ومع ذلك فهذا يترتب على ماتقدمه من الاجابة على مانعرضه عليك ، فلو قبلت الشروط وسلمت بها فسرعان ما ينتهى الخلاف ونعود المياة إلى مجاريها .

الوالى : حسن جدا لو تم هذا ، إلا انى أبدى مزيد أسفى وحزنى لموالاتكم تحريض الدول بتقديم شروط مجحفة ومزرية بى ، وكيف يسوغ لكم اغتصاب الولايات التى مضى عليها ثمانية أعوام ، وهى تحت أمرنى ؟

المندوب : لو انك تريد أن تستقل بها ، فلن تترك على ذلك.  
دولة من الدول ، وان أردت أن تحكمها باسم جلالة السلطان  
فان اعمالك لا تتفق ! وهذه الرغبة ، فنذ سنين فقط أو شكت  
أن تعلن استقلالك ، فكيف إذا تدعى أن لأم لك إلا صالح  
الامبراطورية!

الوالى : انى لأبغى الاستقلال الذى تتكلم عنه ، ويالأسف !  
لا يوجد من بينكم من يعرف حقيقة اخلاصى وصدق شعورى نحو  
الامبراطورية ، فلام لكم الا اشحاذ الفكر واتخاذ وسائل العمل  
للقضاء على محمد على ، ولذلك أرى انه يستحيل على التسليم بشروطكم  
وأعاد القناصل بكامل هيئتهم الكرة على محمد على لمعرفة  
ما قر عليه رأيه ، بعد فوات العشرة الايام الاولى والى بعضها.  
صانع حقه فى المطالبة بكم ، فبادرهم

الوالى : أبلغكم انى قبلت الآن الشرط الخاص بمصر  
وسأكتب للباب العالى ملتمساً منحنى سوريا .

قنصل النمسا : أهنتك على ذلك ونرجو أن لاتعلق خضوعك.  
على شرط ما ، ولك فقط أن تستعطف جلالة السلطان وتلتمس من.  
كرمه منحك مايجود به عليك ، وأنا ننتظر منك تسليم الاسطول.  
فى الحال

الوالى : قبل أن أحقق لكم ذلك سأنتظر رداً لجلالة السلطان  
واجابة الدول الاربع ، فان جاء ذلك مرضياً لى فسنأخذ فى الحال  
ما يلزم لتنفيذ ما تطلبون

قنصل النمسا : للدلالة على قبول المعاهدة لابد من القيام  
بأمرين فى وقت واحد : تسليم الاسطول فى الحال والجللاء عن  
ولايات الشام

الوالى : أرجوكم أن لا تقيموا المراقيل والصعوبات فى طريق  
رغبائى ، وأرجوكم أن تقصروا واجباتكم على تبليغ ما سمعتموه الى  
الباب العالى والى سفراء دولكم بالاستئانة لانه بمقتضى الكتاب  
الوزارى المبلغ به المعاهدة ، قد احتفظ السلطان لنفسه وحده  
سواء فى حالة الرفض أو القبول حق منعى ما يتكرم به على .

قنصل النمسا : ألا ان ما أوضحته لنا عن الطريقة التى تنوى  
اتباعها يبين لنا أنك لا تقبل المعاهدة إلا بتحفظات ، فما هى  
نياتك فى حالة رفضها ؟

الوالى : سأنتظر الرد الذى لابد وأن يأتى سريعاً ، فان كان  
فى صالحى — كما آمل وأرجو — سنأخذ ما يلزم بلا تأخير لتنفيذ  
المطلوب منى أما اذا رفضت طلبائى ، فسنأكل امرى بقوة  
سلاحى ومدفعى !

فنصل النمسا : ليس في المعاهدة ما ينجولنا قبول أو تقديم شرط كهذا ، وعلاوة على ذلك فقد يمضى شهران قبل أن يرد الرد ، فيظهر أن غرضك كسب الوقت ، وهذا مالا نترك عليه ، وبناء عليه ، ستوالى حكوماتنا في أعمال الضغط ووسائل الاكراه ضدك .

الوالى : إذا فلتستمر من جهتم الأعمال العدائية ، وأما من جهتي فسأبعث بأقتراحاتى إلى جلالة السلطان ، وأرجو أن يكون الرد خيراً .

فنصل النمسا : ان اقترحاتك لا يمكن النظر فيها ، مالم تشفعها باعادة الأسطول وبضمان لتمام الثقة فيك .

الوالى : لا تؤلمونى بهذه الأقوال لأنكم ان أحرجتمونى فستدوم الحرب خمس سنوات ، وانى فى استعداد لذلك .

فنصل النمسا : أنت حر فى الدفاع عن نفسك مادمت تملك ذلك . ولكن لن يغير هذا الموقف بأى حال من الأحوال ، ولا يخطر ببالك أن أقوالك المؤثرة تدعونا إلى التنحي عن واجبنا فاننا سنتبع دائماً الخطة التى تتفق وشروط المعاهدة تمام الموافقة . وهكذا انتهت المقابلة بغير اتفاق بل بالفرض البات من القناصل للمعرضه محمد على من الخضوع للسلطان .

وبينا المندوب العثماني في مصر ينتظر رد محمد على النهائي ،  
إذ حرك أعوانه مظاهرة سلمية في الاسكندرية ، فتقدم الى  
الوالى وفد من بعض رجال الدين ملحقين في إبرام الصلح مع  
جلالة الخليفة ، فوعدهم محمد على خيراً ، وعمل على إجابة طلبهم  
وتحقيق رغبتهم ، فدعا لمجلسه المندوب التركي وقناصل الدول ،  
وفي أثناء الاجتماع نشر عيونه في المدينة ، تديع في الناس بشرى  
تصميم الوالى على الصلح بأى ثمن كان ، فراجت تلك الاشاعة  
وراح الناس يهتفون بعضهم بعضاً بقرب عقد الصلح مع  
خليفة المسلمين .

غير انه لم يمض على الاشاعة إلا قليل حتى صدر بلاغ  
رسمى مفاده أن مساعى الوالى في الصلح لم تكلل بالنجاح ،  
وأوعز أن السبب في هذا الفشل يرجع إلى تدخل الدول المسيحية  
التي وقفت حجر عثرة في سبيل تحقيق أمنية الوالى ورغبة شعبه .  
وحقيقة الخبر أن محمد على سلم مبدئياً بشروط الصلح  
وأظهر خضوعه لمولاه راجياً أن يقابل جلالته خضوعه هذا  
باعتراف بجليل خدماته التي قام بها للامبراطورية العثمانية ، فأبت  
القناصل الرفض هذا الالتماس وتشدت في أن يكون الخضوع  
بلا قيد أو شرط .

وبينما المفاوضات دائرة في القاهرة أراد بونسوني أن يضرب محمد على بسهم آخر، فسولت له نفسه أن يقترح على جلالة السلطان اصدار أمر بعزل والى مصر بحجة أن ذلك يمكن الدول من اقامة وتشديد الحصار على الشواطئ المصرية واتخاذ كافة الوسائل للضرب على يد الحاكم المتمرّد .

فكاد محمد على يحتنق غيظا عند بلوغه هذا الخبر، وأحضر لديه الكولونيل هودجس فالتقى على مسامعه عبارات تشف عما يحتاج ضميره من عدم الثقة بالسياسة البريطانية، فاحتج القنصل على ذلك، فابتسم له محمد على ابتسامة التهكم قائلا له « خذها أو لا تأخذها ولكن ملاحظتى هذه فى فم كل انسان - فى فم كل حى ناطق ! »

وكلما ازداد مركز مصر حرجا ، تحمس الرأى العام الفرنسى لقضية محمد على ، فالصحف رفعت صوتها عاليا بالاحتجاج ، والوزارة واصلت اجتماعاتها تبحث فى موقفها أزاء تطور الاحوال فى سوريا ، ومما زاد فى سخط الرأى العام تدمير ميناء بيروت ، فلم يسع تيير عند ورود هذا النبأ ، الا أن خاطب السفير الانجليزى ، بان هذا الهجوم تعدى بوسائل القوة الغشوم ضد مصر ، واقتنيات صريح على مركز فرنسا الادبى .

ولا يخفى أن مثل هذا التبليغ الخطير مما أثار المخاوف في النفوس ، وانذر بعواقب وخيمة أن لم تتخذ نحوه ما يزيل أثره ، فارتأى بلمرستون أن يحذر الحكومة الفرنسية من تورطها في هذه الخطوة ، وسارع بلفت نظرها الى انه « اذا واصلنا التراشق بالكلام فسنستدرج من ذلك الى التراشق بالسهام »

ومما أثار غضب تيير رفض القناصل في مصر قبول ما أبداه محمد علي من الخضوع والتسليم ، وعدّ ذلك من الاعمال المقهورة في هذه الظروف ، وذهب في دفاعه عن مصر الى القول بانها أصبحت ضرورية للتوازن الدولي كتركيا سواء بسواء ، وان ليس في استطاعة فرنسا أن تسلم بنزع ممتلكات مصرية ، بعد أن برهنت مصر على جدارتها في مواقف عديدة .

فكان تيير يتصرّح هذا يريد أن يعترف بمصر كملكة مستقلة ذات سيادة ، وهذا لم يكن يقره أو يخطر ببال أحد من سياسة الدول اقراره ، وبنوع خاص مترنيخ الرجمي الذي لا بد وأن يكون قابل ذلك التصريح بالسخط والمقت . أما بلمرستون فرفع حقيرته ضد محمد علي الذي نعمته « بالثأر ضد مولاه ، الواقع تحت كافة أنواع التأثير الاجنبي » .

وفي مذكرة لجيزو اتهم تيير بريطانيا بسوء النية لمصر ،



وندد بسياسة الدول الأوروبية في حل المشكلة المصرية ، مييناً الفارق بين مسلكتها في هذه المشكلة ومسلكتها في ثورة ملداقيا وولاخيا لما أعلنتا انسلاخهما عن الامبراطورية العثمانية ، وتسائل هل اتخذت دول أوروبا وسائل القوة والبطش لاعادتهما إلى ممتلكات السلطان ؟ وهل تقدمت روسيا بجيوشها وبريطانيا باساطيلها لاختضاع هاتين الولايتين ؟

ولقد بلغ من تمسك تيير بوالى مصر ، انه وطد العزم عند افتتاح البرلمان الفرنسى على اقناع المجلسين باعتماد سياسته في المشكلة المصرية ، وجاهر بضرورة انتهاجها ، فاعلن أن بقاءه في دست الوزارة يترتب على قرار المجلسين في مصير سياسته المصرية ، فاما يبقى بها أو يسقط دونها ، وبكلمة أخرى كان في نية تيير ادخال بلاده في حرب بجانب مصر ولاجل مصر .

فهل كان يوافقه الملك لويس فيليب وهو المرجع الاعلى في اعلان الحرب وإبرام الصلح ؟ أم هل كان يجرى الملك بلاده إلى حرب لا يعلم الا الله مداها ؟ حقيقة أن شعور الشعب الفرنسى نحو مصر نبيل ، فما كان ييخل ولفضن بشيء لاجلها ، ولكن هل كان يندفع لويس فيليب في هذا التيار ؟

لقد قيل عن لويس فيليب انه « رجل يستحيل أن توضع فيه

ثقة تامة» فهو ما كان يخشى وصمة التقلب إذا اقتضت مصلحته الشخصية ذلك ، أو تعرضت لخطر من الاخطار ، ولما كان على علم يقين بعجز فرنسا عن الوقوف ضد الدول المتحالفة ، خاف أن يذهب عرشه ضحية حرب غير مضمونة .

فرفض لويس فيليب أن يقر تيير على سياسته ، وبذا استعفت الوزارة وسقط تيير الذى تمسك بوالى مصر إلى النهاية ، وكاد يزج بيلاده فى حرب مع أوروبا لأجل مصر

نعم كان سقوط تيير فوزاً عظيماً لبلمرستون ، ولطمة شديدة آلمت والى مصر وأذهلته فى أخرج المواقف وأدقها ، وان فى ابعاد تيير عن منصة الحكم لاعلان وعهد للدول على تنهى فرنسا عن المسئلة المصرية ، وأن فى اسناد رئاسة الوزارة ووزارة الخارجية لجيزو السفير الفرنسى فى لندن ، لدليل على الرغبة فى ازالة سوء التفاهم الذى هدد أخيراً الدولتين بالتقاطع والتنابد ، وقد حدث بالفعل ان اجتمع جيزو قبل مغادرته عاصمة بريطانيا بوزير الخارجية اللورد بلمرستون ، وصارحه برغبته فى احلال التفاهم بين الدولتين فى كافة المسائل الدولية المختلف عليها وبنوع خاص فى المسئلة المصرية .

وعلى أثر سقوط تيير ونحلى فرنسا عن محمد على ، توالى

الاخبار المفجعة عن موقف الجيوش المصرية في سوريا ، وكانت بريطانيا والنمسا ضيقتا الخناق على السواحل السورية بالسفن الحربية ، فكان تطور الاحوال المنذر بالويل والثبور ، وصل إلى نقطة فاصلة لا تجدى فيها مساع لدراء خطر داهم كما يحدث عند ثوران بركان أو انفجار فيضان ، إذ تتابعت المصائب دفعة واحدة ، فمن أطراف البر الى ساحل البحر ، هوجت القوات المصرية في سوريا ، فسقطت اللاذقية وطرابلس وصيدا وصور بعد أن ضربت حصونها بالدفاع .

وعما ساعد على تفاقم الحال انتشار الثوار السوريين الذين اعتادوا انتهاز الفرص للعودة الى الفوضى وقد سثموا حكم القانون الذى نشر ألويته في ديارهم الحكام المصريون فتاقت نفوسهم الى خلع نير النظام واستئناف العبث به .

فن الخطل في رأى أن يرى الحكام المصريون وعلى رأسهم ابراهيم ، بارتكاب مظالم دعت إلى قيام الثورة ، فن هذه التهم ضرب الضرائب على قبائل لاعهد لها باحترام أية سلطة شرعية ، وتجنيد قوم هم أقرب الى سفاكى الدماء من حفظة النظام وحراسة الامن .

وأمثال هذه المزاعم لا وزن لها إذ لم يكن غرض ابراهيم

في تجنيدهم الا لتجنب ضرورهم ، وتطهير البلاد من سوءاتهم  
بإلزامهم المحافظة على النظام ، والسهر على الامن ، والقضاء مسئولية  
ذلك على عاتقهم ، هذا إلى أن البلاد السورية كانت تحت الاحكام  
العرفية ، ولم يتح للسوريين فرصة التمتع بتمام الرحمة والشفقة التي  
جبل عليها ابراهيم .

ولقد أودت توالى الهزائم وتراجع الجيوش المصرية عن  
مواقفها الامامية في نفس عزيز مصر الحزن والكآبة ، وكان  
سقوط عكا الطامة الكبرى ، فلم يعد محمد علي يطبق على الحالة  
صبرا .

فعرضت في مخيلته سلسلة الحوادث الماضية ، وناجى نفسه  
فيما اتبعته فرنسا نحوه من التظاهر بتقديم المساعدة ، وتشجيعه  
على المقاومة ، وتقوية آماله بالانضمام اليه ، دون أن تفي بشيء مما  
وعدت به . وكأن الكأس قد ملئت لحافها وبلغت الروح  
التراق ، لما أن مثل بين يديه كمادته المسيو كوشليه قنصل فرنسا  
في الاسكندرية ، فلم يمالك محمد علي نفسه أمام جمهور كبير من  
علية المصريين فصاح في وجه القنصل بلهجة لم يعتد استعمالها مع  
فرنسى من قبل :

« لن أنتظر فرنسا أكثر مما مضى . لقد طال على الانتظار

حتى ملنى ومللته . ان فرنسا هى السبب فيما أنا واقع فيه من  
من الارتباك . وماذا جنيت من اتباع نصائحكم ؟ لاشئ ! بل قد  
خسرت الساحل السورى بأكله ! فن الآن فصاعداً لن أسمح  
بان أكون آلة فى يدها ! وسأعمل الآن لنفسى بنفسى ! »

وفى غضون هذا الانقلاب فى أفكار الوالى ، كلف  
القومندان نايبير Commdore Napier باجراء مظاهرة بحرية  
أمام الاسكندرية ، ومن حسن الحظ ان كان فى حوزته صورة من  
كتاب بالمرستون إلى بونسونى يقترح فيها ابقاء مصر تحت حكم  
محمد على إذا تقدم بالخضوع فى الوقت المناسب ، وأدلى يرايين  
على خالص نياته بإعادة الاسطول التركى والجلاء عن سوريا .

فدفعه ذلك الى فتح مفاوضات مع الوالى رأساً ، مقتدياً بما  
فعله الاميرال كدرنجتون Codrington أبان الحرب اليونانية ، لما  
تقدم إلى الاسكندرية وأشار على محمد على باصدار الاوامر الى  
ابنه ابراهيم بالجلاء عن الموره

ومما دعا نايبير الى نهج الخطة التى اعتمها ، أن محمد على كان  
أصدر أوامره لابنه ابراهيم قائد الجيوش فى سوريا ، بأن يجمع  
وحدات الجيش المبعثرة فى ولايات الشام للمقاومة عندأصلح  
خط دفاع قرب الحدود المصرية ، وكأن محمد على كان يقصد

بذلك ، إما اطالة مدى الحرب والاستماتة في القتال إلى النهاية ، وهذا غير محتمل بعد أن عدم النصير ونضب المورد ، وإمانه كان قرر في نفسه اخلاء سوريا والوقوف عند الحدود مترقباً تطور الحوادث ، وهذا هو الأرجح لأنه عقب سقوط عكا بدأ يتنكب طريق التعتن الذي عهد فيه واعتاده ، فبعد أن كان يتكلم عن الحرب وأخبارها برزانة وطماً ثينة ، تغير حاله ، وعلت الكآبة السراى وساكنيها ، وتوارى الوالى عن الانظار الا قليلا ، وبدت عليه علائم الاشتمزاز والنفور من فرنسا وسياستها ، وقد صرح لبعض المقربين إليه باستعداده لقبول شروط جلالة السلطان إذا ما ضمنت ولاية مصر له ولذريته من بعده .

ففي هذه الظروف التى كانت تدعو الى التفاؤل بقرب الصلح أرسل نايبير كتاباً رقيقاً إلى محمد على جاء فيه :

« فليتقدم سمو الوالى بتسليم الاسطول التركى ، وليأمر بسحب جيوشه من سوريا بلا توان وبلا قيد أو شرط . بذلك تنتهى ويلات الحرب ومصائبها ، ويجد سمو الوالى مجالا واسعا فى أيامه الباقية للأعمال النافعة ، كتوطيد دعائم السلم ووضع الأسس لأحياء ملك البطالسة ، ولتتأكد سمو الباشا بأن مصر ليست من المناعة بحيث لا يستطيع غزوها ، وليثق بأنه قد يحدث

للاسكندرية مثل ماحدث لمكا ، فأمام سمو الوالى الآن فرصة  
تأسيس أسرة حاكمة فان لم ينهزها فربما يصبح فرداً من أفراد  
الباشاوات العديدين »

وقد كان لهذا الكتاب وقع حسن فى نفس الوالى ، فعرف  
القومندان نايبير كيف يستميل رجلا له شخصية ممتازة كمحمد على  
وبرهن على أنه عليم بنفسية الرجال خبير بمختلف نزعاتهم ،  
فمحمد على كان بحق معتزاً بنفسه ، شاعراً بمركزه الرفيع الذى هو  
ثمرة جهاده الطويل ، وكان عزيزاً عليه أن يفرط فى أقل شئ  
مهما كلفه حب النجاة من نفس ومال ، وبالأجمال جاء كتاب  
نايبير جامعاً لمنتهى الحكمة العالية ، والحنكة السياسية ، فعرف  
كيف يكسب محمد على ، وينال منه مايتغنيه .

ومما شجع نايبير على المضى فى تنفيذ خطته الجريئة سعى  
قنصل إنجلترا فى الاسكندرية لاركنج Larking لاحتلال  
التفاهم ، وتقريب مسافة الخلف بين وجهتى النظر المصرية  
والبريطانية ، فعند مابلغه أمر المحابرات الجارية بين محمد على  
والقومندان نايبير ، اعتزم على مقابلة القومندان ليشرح له  
الحالة الجديدة فى مصر وبنوع خاص ما طرأ على نفسية الوالى  
من التغير ، وكان لاركنج أميناً فى نقل صورة صحيحة لما

اتندب نفسه القيام به ، وكان خير ساع في سبيل الصلح وعاملٍ على تكميل مجهودات نايبير بالنجاح في ابرام الاتفاق مع الوالى : وبمقتضاه قبل محمد على أن يجرى اخلاء سوريا في الحال وأن يسلم الاسطول التركى متى وثق من اعتماد الحكومة البريطانية للاتفاقية المذكورة ، وضمنت ولاية مصر له ولذريته .

وان هذا الاحتياط الذى أبداه محمد على في اتفاقيته مع نايبير لدليل على ثاقب فكره وبعد نظره ، فقد وقع بعض ما كان يخشاه من استنكار الاتفاق المبرم واقامة الصعوبات في سبيل إقراره . إذ امتنع الاميرال ستوفورد Stopford قائد الأساطيل البحرية في المياه السورية ، عن اعتماد الاتفاق الذى أبرمه مرؤوسه نايبير لسبيين :

أولهما : ما عبر عنه « بالعجلة غير الضرورية والطريقة غير المرخص بها التى تم بها الاتفاق على هذا المستند الخطير »  
بينما كان الاميرال على سفر يومين فقط من الاسكندرية وثانيهما : ان « هذا الاتفاق ربما يأتي باضرار أكثر من منافع كما أنه قد يخلق ارتباكات مشنومة »  
فأجاب نايبير على اعتراضات الاميرال « بأن عدم اخباره بما



كان يجريه من المفاوضات لم يكن لقلة احترامه إياه بل لأنه كان من الأهمية القصوى انتهاز فرصة نفور محمد علي من فرنسا ونقمته عليها . ثم لفت نظره إلا أن احتمال تصميم مصر على الدفاع عن نفسها ومواصلة القتال « لا بد وإن يوقع بالخلفاء خسائر قليلة كانت أو كثيرة » ، أضف إلى هذا أنه ليس من المنتظر أن تجمع الدول على مهاجمة مصر والقيام بأعباء حملة قد يطول أمرها وتعرز النفقات للقيام بها ، وعدا ذلك فإنه كان من المستطاع أن يوقف الوالى سير البريد الهندي عن طريق برزخ السويس .

كذلك حمل السير شارلس سميت Sir Charles Smith قائد الجيوش في سوريا على نايبير في كتاب جاف ، بعث به إليه افتتحه متهمًا : « لو أنك لحسن الحظ امتنعت عن تشريف بكتابك ( عن الاتفاقية ) لكفيتنى تحمل مشقة الاجابة عليه »

فرد عليه نايبير بلهجة كتابه « لو اننى لسوء الحظ امتنعت عن الكتابة اليك وبارح الاميرال السواحل السورية ، لكان لك حق فى الشكوى من قلة الاحترام نحوك . وانى لا أوافقك البتة فى الزعم بان الاتفاق ليس من مصلحة الباب العالى »

ولم يكن بونسونبي أقل عزما من أميرال الاسطول وقائد الجيوش في استنكار اتفاق نايبير، فقد أنحى عليه باللائمة وصرح بأن محمد على لا يستحق أن يعامل بأى اعتبار بعد خروجه على السلطان وإعلانه العداء عليه .

أما الباب العالى فلم يتباطأ فى إصدار بيان رسمى بأن « الاتفاق لاغى ولا قيمة له »

وقد وافقه سفراء الدول على رأيه هذا لاعتبارين شكاكين ، أكثر منهما موضوعيين أولهما : انه لم يكن لدى القومندان نايبير أية سلطة تخوله حق إبرام اتفاق ما .

وثانيهما : ان محمد على الخارج على ارادة مولاه ليست له صفة قانونية فى أن يتفاوض فى أمر ما .

وبغض النظر عن هذه الانتقادات السطحية التى وجهت إلى اتفاقية نايبير ، فلقد كانت الفرصة سانحة لعقد الصالح ان أرادت الدول ذلك ، وكان فى استطاعة بلهرستون المسيطر على السياسة الدولية فى هذه المشكلة والقابض على ناصية الحال ، أن يقر رأيه اما فى سبيل السلم أو فى جانب الحرب ، ولحسن الحظ كان بلهرستون من أنصار اتفاق نايبير إذ أبدى رأيه فيه بانه « بوجه الاجمال مرتاح للوصول إلى نتيجة » ، ولم يذكر أى اعتراض على الاتفاق سوى

المادة المتعلقة بضمان الدول لحق محمد علي في مصر ، وقد علل اعتراضه على ذلك بفكرة انه كان يميل لترك السلطان حراً في اعطائه قراره النهائي ، وليس في وسع الدول سوى ابداء النصيحة بان يتنازل عن مصر لمحمد علي .

ومما ثبت قدم الاتفاق الذي نحن بصددده ، ان محمد علي افرغ صك خضوعه الذي بعث به إلى نايبير في قالب يشف عن مقدرة فائقة لتحقيق الغرض الذي يرمى اليه ، وما كان يشك قارئه في صدق ولاء مقدمه ، فقد جاء فيه :

« اذا ما وصل لعلم جنابكم كتاب خضوعي هذا فارجو أن تتكرموا ببسطه لدى أعتاب مليكي القوى الاعظم ، وسيدى القادر الانغم ، من لى الشرف الكبير بان أكون خادمه الامين ، وعبيده الخاضع ، واني آمل أن تكون رسول خير ، فتنوب عن رجل مخلص ، شاب وهرم في خدمة مولاه ... »

وقد كان لخضوع محمد علي بهذه الصفة أثر محسوس في مجرى الامور بالاستانة ، فالاجماع الذي ظهر للآن بين سفراء الدول أخذ يتفكك ، وبدا ذلك بأجلى بيان في المؤتمر الذي عقده الصدر الاعظم ليتناقش معهم في قيمة خضوع محمد علي واحقيقته ، وكان في طليعة المنشقين سفير النمسا الذي أدلى برأيه فقال « بان والى مصر

قدم خضوعاً صادقاً لا غبار عليه » ولفت نظر زملائه إلى أن الغرض الاساسى من اتفاقية لندره، كان لاتمام الجلاء عن بلاد الشام . وما قد تم ذلك !

ونحن انحو السفير النمساوى ، سفير روسيا وبروسيا ، فايداه فى رأيه . أما بونسونبى فاتخذ لنفسه خطة أثبتت ما اشتهر عنه من شدة عدائه لوالى مصر أكثر من الاتراك أنفسهم ، خصوصاً اذا علمنا بأن كانت لديه مذكرة من وزير خارجيته باعطاء مصر لمحمد على اذا خضع وسلم ، تلك المذكرة التى اعتمد عليها نايير فى مفاوضاته مع محمد على .

ولما كان لبونسونبى نفوذ عظيم فى الباب العالى لا يضارعه نفوذ أى زميل من زملائه القراء ، فقد صرح الصدر الأعظم فى نهاية ذلك الاجتماع ، بأن لا تعطى مصر لمحمد على إلا اذا قامت أعماله بالدليل على خضوعه وبعبارة أخرى لم يبرِ الصدر الاعظم برهانا كافياً لنجح مصر حالاً .

وما كان يحفى ما فى هذا الرأى من الغبن البين لأن المسلم به دائماً فى مثل هذه الأحوال ، أن يقبل التسليم والخضوع مبدئياً ، ثم ينظر بعد ذلك فى أجمع الطرق للتنفيذ والانجاز وذلك بالاتفاق بين الطرفين ، أما التسليم والخضوع من جانب وعدم اعتماد ذلك لحين انجازه ووفائه من الجانب الآخر ، فبمعيد عن

الانصاف ، بل ودليل على سوء النية ، وفي المقام الذى نحن بصدده ، كانت الجيوش المصرية فى تراجع مستمر ، توطئة للجلاء عن سوريا ، وكان الاسطول التركى على أهبة مغادرة المياه المصرية ، أفما كان الأجدر أن يعلن الباب العالى حق محمد على فى وراثة عرش مصر ؟ ثم أما كان أحرى بوزراء الدولة فى هذه الساعة الأخيرة أن يعلنوا تقديرهم لخضوع والى مصر بدلا من تعنتهم ووضعهم المراقيل فى سبيل الصلح ؟

ولقد أساء مترنيخ تردد الباب العالى فى قبول خضوع الوالى ، واحتج سفيره على اغفال نصائح الدول فى هذه الحالة الجديدة ، فهدئة لخطره وتسكينا لمخاوفه ، تظاهر الباب العالى باتباع رأيه فى اعتماد الخضوع الذى تقدم به محمد على ، الا أنه فى الكتاب الذى بعث به إلى الوالى تعمد أن يسقط كلمة « الوراثه » فلما علم بذلك السفير النمساوى طالب باستدراك هذا الخطأ وألح فى أن يلحقه بكتاب آخر إلى الاسكندرية ، يثبت فيه حق الوراثه لمحمد على .

فلم يرق ذلك فى نظر بونسونى الذى صرح بأنه « فى حيرة لمعرفة السر فى الضرورة لهذه العجلة » فى مثل هذه الظروف التى يجب أن تعالج بتؤدة وروية .

فكان هذا التصريح مدعاة لهيج مترنيخ حيث تسرب إلى ذهنه أن بونسويني والباب العالي يعملان على هدم وإلى مصر والقضاء عليه ، ولذلك أصدر أوامره إلى سفير حكومته في الاستانة البارون سترمر Stürmer بأن يبلغ الباب العالي أن رفض منح محمد علي حق الوراثة في مصر « يخلى النمسا من كافة عهودها للباب العالي » وبأن كل عمل حربي داخل الحدود المصرية لا يمكن أن تقره أو تؤيده حكومة النمسا .

حرك هذا الانذار الشديد الالهجة غريزة التمسك في بلهرستون فأعلن بأن مبادئه لا تختلف عن آراء الحكومة النمساوية التي لم تظهرها إلا أخيراً ، وأنه قد سبق وأخطر بونسويني بما يتفق مع هذه المبادئ .

فاذا كان الامر كما ذكره بلهرستون وكانت أوامره إلى بونسويني مقصوداً للعمل بها ، فلم لم يجاهر بها بونسويني ويعمل على تنفيذها ؟ بل لماذا اتبع في المؤتمر الاخير سياسة أقل ما يقال فيها انها سياسة سلبية لانهم عن حسن قصد ؟ إذ لو أن رأيه في خضوع محمد علي نال الارجحية في ذلك المؤتمر لما كان هناك أمل عظيم في السلم ، فكان الباب العالي يرفض ما تقدم به محمد علي من مظاهر الخضوع ، ويضطره إلى

تحكيم السيف كأخر وسيلة يدراً بها الضيم دفاعاً عن نفسه  
واظهاراً لحقه .

غير أن الفضل في ازالة الغيوم المتلبدة في سماء المشكلة  
المصرية كان يرجع الى ارادة مترنيخ وتشده في الوصول الى حل  
بأسرع ما يمكن رغبة منه في رؤية فرنسا متحدة مع بقية الدول  
في السياسة الاوربية العامة .

وقد أيدته روسيا في مناجزة خطة بونسوي لأنها بدأت  
تخشى ازدياد النفوذ البريطاني في تركيا .

ولا نزاع في أن رغبة بريطانيا كانت ترمي الى ارجاع  
الجيش المصرية لبلادها حتى يسترد الباب العالي سلطانه ونفوده  
في البلاد التي نسلخت عنه عنوة واقتداراً .

وأخيراً نجحت سياسة مترنيخ وتم له ما أراد ، إذ قام مندوب  
خاص من قبل جلالة السلطان يحمل فرماناً بتاريخ ١٣ فبراير  
سنة ١٨٤١ أمم مواده :

أولاً - أن تكون الولاية لمن يختاره الباب العالي من  
أولاد محمد علي المذكور ثم لأولاد أولاده المذكور وهلم جرا  
بحيث لا يكون لأولاد البنات الحق في الحكم مطلقاً .

ثانياً — يجب على من يعينه السلطان واليا على مصر أن يسافر بنفسه إلى الاستانة لاستلام فرمان التولية يده .

ثالثاً — أن يتبع في مصر اللوائح والقوانين التي يصدرها الباب العالي ، كما تطبق المعاهدات المبرمة أو التي تبرم بين الباب العالي والدول الاجنبية ، بما أن الحكومة المصرية لم تخرج عن كونها ولاية عثمانية كباقي الولايات .

رابعاً — أن يدفع ربع المتحصل من الضرائب الى الخزينة الشاهانية .

خامساً — يجب أن لا يتجاوز عدد الجيش المصرى ثمانية عشر ألفاً في مدة السلم .

سادساً — يجب أن لا تتجاوز مدة الخدمة العسكرية خمس سنين .

سابعاً — لا يكون لوالى مصر الحق في منح الرتب العسكرية إلا لغاية رتبة الصاغ بما في ذلك هذه الرتبة .

ثامناً — لا يكون لمصر الحق في انشاء سفن حربية إلا بعد الحصول على اذن صريح من الباب العالي .

تاسعاً — ولقد منحه الباب العالي أيضاً ولايات النوبة ودارفور وكردفان وسنار مدة حياته .



فلم ترق في نظر الوالى معظم هذه الشروط فناقشها مفنداً  
اياها مبيناً المندوب الغبن الفادح به كصاحب عرش مصر .  
وإلى القارىء ملخص ما دار من الحديث بين محمد على  
وحبيب افندى المندوب السلطاني عند تقديم الفرمان اليه عقب  
وصوله مباشرة .

الوالى : كيف حالك يا بنى ؟ أرجو أن تكون بخير ، وعسى  
أن تكون استرحت من عناء السفر .

المندوب : اتى فى راحة واطمئنان ، والله الحمد فقد زالت  
المشاغبات والاختلافات التى طال أمدها ، وآن أن ينتهى عهد  
الانشقاق والاتقسام .

الوالى : أذكر لك انى تقبلت كتاب مولانا بالشكر العظيم  
وقد عنت لى بعض ملاحظات منها ، ان تعداد الجيش كما تحدد  
لايكفى إذ مصر مفتاح أفريقيا ، فمن الضرورى أن يزيد الجيش عن  
١٨ ألف خصوصاً اذا احتاج الامر وطلب منى جلالة السلطان  
القيام ببعض الخدمات .

المندوب : وهذا ما نأمله فيكم .

الوالى : ولكن ماذا يحدث اذا اقتضى الحال زيادة الجيش .

المندوب : يسمح لكم الباب العالي بتجنيد الجيوش المطلوبة ويسهل لكم القيام بذلك .

الوالى : وما هى الفكرة فى تحديد مدة الخدمة فى الجيش وجعلها خمس سنوات ، إذ لا يخفى أن الناس فى مصر يختلفون عن سكان الروم إلى مثالا ويحتاج الجند منهم إلى تغيير كل خمس عشرة سنة ، أما ترك الخدمة بعد خمس سنوات فما يجعل الجيش كأنه غير نظامى ، وهذا النظام فى الذى تقترحوه يضر بالزراعة ، وعلى أى حال فأتى أعرف طباع المصريين أكثر من غيرى .

المندوب : أخال أنه يمكن الاتفاق على ذلك .

الوالى : وفى نظام الترقية فى الجيش كيف يمكننى أن أعمل ما تطلبونه منى ، والحال أنى أُمْنَح الرتب من غير أن أسأل هيئة عليا فى ذلك ؟

المندوب : ان مرتبتك فى الدولة مرتبة وزير ، ولا تسمح القوانين الجديدة لوزير أن يمنح ترقية فى الجيش أعلى من درجة حددها القانون .

الوالى : ومعنى ذلك أنه لا يُسمح لى بعمل ما كنت أعمله سابقاً ! هذا مما يضرنى ضرراً بليغاً ، فلا مندوحة لى من أن أرجو ، وألح فى أن تبقى ييدى السلطة التى كانت لى ، ومع كل

فهذه مسألة ليست ذات أهمية .

المندوب : وكيف تقول ياسيدى بانها مسألة ليست ذات أهمية ، هل يخفى عليك إن الجيش النظامى هو قوام الدولة ومن واجبنا جميعاً أن نخضع للقوانين واللوائح الخاصة به .  
الوالى : نعم هذا لا شك فيه ، وانما أتكلم عن السلطة التى يجب أن تخول لى كما بينت لك .

المندوب : أن جلالة مولانا السلطان هو القائد الاعظم لجيوش الدولة فهى خاضعة بكافة وحداتها له دون سواء .

الوالى : وبخصوص نظام الوراثة فأكرر عليك بأنى لن أسمح ما دمت حياً بأن أعرض أسرتى لمثل المصائب والويلات التى تنتج عن تنفيذ ما جاء بالفرمان السلطانى .

المندوب : أرى أن الاصبوب تولىة الاكفاء والقادرين لأن الناس تختلف من حيث المواهب .

الوالى : لا ! لا ! لن يخضع الكبير للصغير ، وستقوم المنازعات والمخاضات بين أفراد العائلة وتكون النتيجة أن يتفرقوا أيدى سباً ويصبح أمرهم فى خبر كان وبالاجمال أرى أن الاكبر فى العائلة الذى يقع عليه الاختيار لصلاحيته للحكم يقرر عنه فى التماس من قبل أعيان مصر وعلمائها وكافة أفراد

العائلة المالكة ، والقائمين بالاعمال الحكومية فيتمتع الساطان  
ذلك ويخلع الولاية عليه ويدعوه الى الاستانة لاقامة المراسيم التي  
تتبع في هذا الغرض .

المندوب : ان ارادة السلطان واجبة الطاعة .

الوالى : هذا وان طلب ربع ايراد مصر كجزية شىء عظيم ،  
فالمصروفات في مصر تزيد عن ايراداتها .

المندوب : وهلا تعلم أن تقص الجيش والبحرية يوفر  
مصروفات كثيرة ؟ وأن ما يتبقى بعد دفع الجزية يكون كافياً  
لشئون مصر .

الوالى : يا بنى انت تفهمنى جيداً ، ولكنى أخشى انك تتعمد  
تهيبجى فالتطرف فيما أقول .

المندوب : وكيف تنسب لى ذلك ؟ ألا فلتعلم بأنه قد بُتَّ  
نهائياً فيما يخص نظام الوراثة والجزية ، فاذا رفضت هذا أو ذاك  
أو أى شرط آخر فانك تسبب هدر دماء بلا مسوغ ، الامر الذى  
يستفطعه كل انسان ، فلتفعل ما بدا لك وما تراه فى مصلحتك .

الوالى : أنت دفع ربع الايراد يؤدى بمصر الى الخراب  
والافلاس ، ولا بد وأن يكون لذلك رد فعل فى الامبراطورية ،  
وأن الدول لاتأتى أمراً الا والعدل نبراسها ، ولن تقدم على

استخدام القوة إذا رأت أن العدل يأبى ذلك، وعليه فأرى انه لا يمكن تنفيذ شرط دفع ربع الايراد .

المندوب: أن جلالة السلطان منحك حق الوراثة، فمن حقه أن يطالب بربع الايراد مقابل ذلك .

الوالى : ولو فرض وأطعت فإن المبلغ لا يمكن تسديده ، وفى هذه الحالة تقولون أن محمد على يتوقف ولا يريد سلماً .

المندوب: أن ربع الايراد مبلغ معقول ، وعلى أى حال فليتفضل سموكم ببيان أغراضه ومراميه ، لئرى كيف تكون الاجابة عليها .

الوالى : انى انخادم والعبد لجلالة السلطان مولانا وسيدنا وسأكتب اليه الحقيقة مجردة عن أى شئ، وأشفعها برجائى من لديه ، وأن أصحاب السعادة وزراء الدولة يعرفون العدل وقوامه .

فلما بلغت اعتراضات محمد على الى الباب العالى اجتمع الصدر الاعظم بسفراء الدول باسطاً أمامهم طلبات الوالى الاخيرة فبادر بونسونى من غير أن يبحث فى قيمة ما قدمه والى مصر من الآراء وأشار بأن لا خطر هناك من التوائى والتأخير .

أما السفير النمساوى سترمر فطلب من الباب العالي أن يبحث عن طريقة لأجابة الوالى الى ما يريد ما استطاع لذلك سبيلا ، وقد أبدى في رأيه ، هذا سفيرا روسيا وبروسيا ، رغبة منهم فى احلال السلام والوثام ، بين الاستانة والقاهرة .

ألا أن الباب العالي لم يصغ إلا لنصيحة بونسونى ولم يجب محمد على على ما التمس من التعديلات التى أبان أحقيتها بل أعرض عنها وأهملها كل الاهمال ، فأهاج مسلكه هذا مترنيخ الذى كان يسعى غاية جهده ، لأعادة وحدة الدول فى السياسة العامة ، وقد سئمت النمسا التأجيل والمماطلة ، وودت البت ، والبت بسرعة فى المشكلة المصرية ، فصدرت الاوامر الى سترمر ، بأن يجتمع بزملائه ليقنعهم بضرورة تعديل فرمان ، وليعرض عليهم ما تنويه حكومته من التخلي عن عهودها ، واتخاذها الحرية التامة فيما تتبعه أن لم يجد الباب العالي منفذاً لحل الأزمة الناشئة عن وجوب تعديل فرمان .

غير أن الباب العالي الذى كان تحت تأثير بونسونى دون غيره من سفراء الدول ، لم يحركه تهديد حكومة النمسا ، ولزم سياسة المماطلة والتسويق ، واقترح على الدول ابرام ميثاق لضمان كيان الامبراطورية العثمانية ، وحمايتها من غارات المغيرين عليها

فلم يرق هذا الاقتراح لترنيخ ، ووجه الى الباب العالى  
مذكرة ببيان فساد هذا الاقتراح فقال .

« يجب على أية مملكة ألا تقبل — ومن باب أولى ألا

تطلب — من ممالك أخرى خدمة ليس فى مقدورها أن تقوم  
بما يقابلها ، بحكم تبادل المنافع ، وإلا فإن المملكة التى تسوغ لنفسها  
قبول مثل هذه الخدمة ، فإنها تفقد بذلك مزايا استقلالها .

فالحكومة التى تضع نفسها تحت حماية الغير تكون تابعة  
لها ، لأنه باعطاء الضمان بذلك يتحتم على الحكومة التى  
تطلبه أن تخضع لارادة الحكومة التى يوكل اليها أمر الدفاع  
عنها ، ولينسنى للحكومة الضامنة القيام بواجبها يجب أن تظهر  
بمظهر الحامى ، ولما كان المعروف أن حامياً واحداً يسبب  
كثيراً من القلق والارتباك ، فإن تعدد الحماية عبء ثقيل  
لا يمتثل ، ولا يوجد غير نوع واحد من الضمان الخالى من شوائب  
نظام الحماية ، وهذا النوع يكون فى قالب تحالف دفاعى ، فهل  
هذا ما يريده الباب العالى ؟ انى لأظن انه يجد نتيجة لمثل اقتراحه  
هذا . »

وكأن بلرستون كان الدافع للباب العالى على تقديم الاقتراح  
السالف الذكر ، لانه حاول الرد على الاعتراضات التى وجهها

مترنيخ عن الاقتراح المذكور فقال :

« حقيقة اذا طلبت دولة ضمان دولة أخرى ، فإن هذا العهد يضع الدولة الضعيفة تحت جناح الدولة القوية ، وهذا مما يقلل من حرية العمل ويقيد تمام استقلال الدولة المحمية ، ويعطى الدولة القوية نفوذاً عليها ، ولكن هذه النتيجة لا تحقق بنفس هذه الدرجة في حالة ما اذا كان الضمان صادراً من دول عدة ، لانه من المحتمل كثيراً أن يكون لهذه الدول وجهات نظر مختلفة ورغبات متباينة ، فهذه العوامل والمصالح المتناقضة لا بد وأن يشل تأثير بعضها بعضاً » .

واستشهد بلهرستون في رده باستقلال البلجيك ، واستقلال اليونان ، الموضوعين تحت ضمان كافة الدول بما فيها النمسا ، التي عرض بها باعتبار انها ناقضت وخالفت رأيها اليوم عنه أمس ، ثم قال :

« وان الضرر الوحيد الذي ينتج من نظام الضمان والحماية ، هو أن الدولة الصغيرة باعتمادها على حماية الغير ، لاتفكر في وسائل الدفاع عن نفسها بنفسها ، حتى اذا ما وقعت الواقعة واحتاج الامر إلى قوة للدفاع ، ربما منعت الدولة الحامية لسبب من الاسباب عن نجدها ، أو يؤتى بها بعد فوات الفرصة » .



ولما لم يلق اقتراح الباب العالى قبولاً لدى الدول الشرقية  
الثلاث ( النمسا وبروسيا وروسيا ) لم يربداً من قبول بعض  
اعتراضات محمد على .

فاصدر فرماناً آخر فى ١٩ ابريل سنة ١٨٤١ أخذ فيه ببعض  
مطالبه الوالى .

أولاً — أن حق الوراثة يكون للأكبر سناً بين أولاده  
وأولاد أولاده المذكور ( مع بقاء الشرط الملزم لمن يستحق الولاية  
بهذه الكيفية بالسفر إلى مقر دار الخلافة العظمى ليتسلم  
الفرمان بيده ) .

ثانياً — أن ما تدفعه الحكومة المصرية للدولة العلية صاحبة  
السيادة بصفة خراج لا يكون ربع ايراد الحكومة قبل خصم  
مصاريف الجباية والادارة ، بل يصير تقديره فيما بعد مع مراعاة  
حالة مصر .

ثالثاً — أن يكون للوالى حق فى منح الرتب لغاية مرتبة  
أميرالاي بما فى ذلك هذه الرتبة أما ما فوق ذلك فلا يكون إلا  
بإذن من الباب العالى .

وقد حدد الخراج بمقدار ٤٠٠.٠٠٠ جنيناً عثمانياً ، وزيد  
عام ١٨٦٦ الى ٧٥٠.٠٠٠ جنيناً عثمانياً ، عقب تنازل الدولة العلية

بمصر عن مدينتي سوا كن ومصوع ، وتغيير نظام الوراثة بناء على رغبة المرحوم اسماعيل باشا بان حصرت الوراثة في الاكبر من اولاده ثم اولاده الاكبر فالاكبر ثم في اخوته عند عدم وجود ولد له . ثم اولاد الاخوة على هذا الترتيب .

وأثر ذلك أصدرت الدول بلاغاً قالت فيه بأنها « لاتسلم بان الوالى يتجاوز حدود واجباته نحو مولاه أو يخرج عن طاعته في المستقبل وبأنها بذلك اعتبرت ان المسألة التركية المصرية قد انتهت » .

ولما كانت هذه المسألة في أواخر تطوراتها أوجدت اختلافا غير حميد ، بين فرنسا والدول وخاصة بريطانيا ، وكادت تنشب حرب دولية ، لولا سقوط تيير وتولية جيزو الذى آل على نفسه ازالة سوء التفام والتقرب ببريطانيا واعادة السياسة الدولية الى مجراها الطبيعى بادخال فرنسا فى هيئة المجمع الاوروبى .

غير انه لم يكن فى الامكان تحقيق هذين الغرضين حتى يفرغ من حل المسألة المصرية بشكل يرضى كافة الاحزاب فى فرنسا ، فحزب الحرب الذى ناوأ السياسة البريطانية مناوأة شديدة مازال مكشراً عن نابه بشأن المسألة المصرية ، وحزب السلم لايسلم بترك مصر تحت رحمة الدول وتركيا ، فلم يكن فى وسع جيزو

العمل مع الدول حتى تحل المسألة المصرية .  
فأخذ يرقب تطور الاحوال التي سارت في طريق ملائمتهم  
لاغراضه بقرب انفراج الازمة ، وقد لاح له هذا الامل بتقهقر  
الجيش المصرى ، الذى أدى الى مذكرة بلرستون التى سلمت  
مصر لمحمد على أن قدم خضوعه إلى السلطان فى أول فرصة ،  
فحث جيزو الوالى لقبول ما عرض عليه ، ولما قبل محمد على مبدئياً  
ما عرض عليه بشرط ادخال بعض تعديلات أیده جيزو فى  
بعضها ولو أنه لم يقره فى الاخرى ، ولبت ينظر قرار الدول فى  
تحفظات محمد على ، حتى لا يطلب منه بدخوله مع الدول التأثير  
على الوالى فى آخر مرحلة للأزمة المصرية .

ولما كان مترنيخ يرغب كثيراً فى أن يرى الهيئة الدولية  
متحدة وبمجة على سياسة واحدة ، فقد أشار على فرنسا بل وحشها  
بان تنضم إلى الدول بمجرد تسليم الباب العالى بحق الوراثة فى مصر  
حتى لا يكون حقاً ما ترى به فرنسا من ممالأة الوالى فى طلباته  
وأطماعه .

وكان فرنسا قبلت مشورة مترنيخ ، لانه بمجرد ما أعلنت  
الدول ان المسألة التركية المصرية قد انتهت ، وقعت حكومة  
فرنسا بروتوكولا مؤيداً لاتفاقية لندن ( يولييه سنة ١٨٤١ ) ومضافاً

اليه مادة تختص بالدردييل والبوسفور ، فحرم بمقتضاها على كافة المراكب الحرية الدخول في هذين البوغازين .

وبذلك ألغيت معاهدة انكيار سكاسى التى عقدت المسئلة المصرية ، وكانت من العوامل الى صبغتها بصبغة دولية ، والتى اشتد حولها الجدل بين روسيا وانجلترا وفرنسا ، وكانت اتخذتها فرنسا سبباً — وان شئت فقل ذريعة — للاعتراض بشدة على استخدام وسائل القوة والبطش ضد مصر .

وبتوقيع البروتوكول أصبحت فرنسا مرتبطة تمام الارتباط كبقية الدول الاربع الموقعة على اتفاقية لندن ( ١٥ يوليو سنة ١٨٤٠ ) بالاعتراف بالحكومة المصرية وبضمان استقلال مصر ، وهكذا صبغت المسئلة المصرية بصبغة دولية أساسها الاتفاقية والتى بمقتضاها أصدر السلطان فرمان فبراير سنة ١٨٤١

وان مركز مصر السياسى بمقتضى هاتين الوثيقتين غامض بمض الغموض وفيه بمض المناقضة من وجهة الشكل ، فالفرمان السلطانى هو من نوع الوثائق أنى تصدر من « جهة واحدة » وهو بذلك منحة وان يكن بطل مصر الاعظم حصل عليه بفضل جهاده وكفاحه السنين الطوال ، وان السلطان قد سلم بما

جاء فيه ، اذعاناً لارادة الدول ، التي لم تجد مقراً من التسليم بجُل تحفظات محمد علي ، وقبل ذلك أشارت الدول على الباب العالى فى اتفاقية لندن ، بتحويل والى مصر حقوقاً ميزته بلا شك على بقية ولالة الدولة فى الامبراطورية ، ورفعتة فى الواقع إلى مستوى حكام الامم ، التى تتمتع بكثير من مزايا الاستقلال . ولا يخفى أن اتفاقية لندن هى من نوع الوثائق التى تتبادل بين طرفين فالدول الاربع من جهة والسلطان من جهة أخرى ، فلم يكن فى مقدور السلطان ادخال أى تغيير ، أو احداث أى تبديل فى فرمان ، بغير موافقة الدول المقررة بما فيه .

وقد انضمت ايطاليا إلى الدول الخمس عند توقيعها على معاهدة باريس عام ١٨٥٦ ومعهدة برلين عام ١٨٧٨ ، اللتين أثبتت فيهما ضمان الدول المظحى كيان الامبراطورية العثمانية ، وبكلمة أخرى وقوف الدول فى وجه المعتدين على أى جزء من أجزائها . فهذه الوثائق الدولية الخطيرة بضمانها كيان الامبراطورية العثمانية ضمننت المحافظة على الحالة التى أوجدها محمد علي فى مصر ، وبعبارة أخرى لا يمكن أن تقر الدول أى عمل من شأنه اغتصاب استقلال مصر ، واقامة أى نوع من الحكم لا يتفق مع الاستقلال

الذى اعترفت به ، وكل ما حدث بخالف ذلك يعتبر اعتداء صريحاً على حقوق مصر ، ونكثاً بالمهود الدولية ، بل وامتهاناً بها أفظم امتهان .

ويشمل فرمان ١٨٤١ نوعين من الشروط : منها ما هو هام ودائم ، فلا يجوز أو يبدل فيها الا بعد موافقة الدول ، ومنها ما هو ثانوى قابل للتغيير ، وهذا من حق السلطان التصرف فيه حسب ارادته . فمن المواد الهامة تلك المادة التى أثبتت فيها أن « مصر ولاية امبراطورية » ، ومعنى ذلك أنه يسرى عليها جميع ما يسرى على الامبراطورية ، فنظام الامتيازات يبقى فى مصر ، ولوانه فى مادة أخرى تركت لمصر الحرية لابرام اتفاقيات تجارية ، قد تؤثر فى نظم الامتيازات لأن أساسها المعاملات التجارية .

وقد لعبت المادة الخاصة بنظام « الوراثة » دوراً هاماً فى المفاوضات الاخيرة ، وهددتها بالفشل ، ولا يخفى أن حق الوراثة فى الحكم خطوة فى سبيل الاستقلال ، وكأن الدول بتسليمها بهذا الحق لمحمد على وذريته أرادت أن تحرر مصر من الادارة التركية ، ولو انها فى الوقت ذاته لم تعمل على قطع الصلات بين السلطان ووالى مصر ، ببقاء الشرط الخاص بذهاب كل والٍ جديد الى الاستانة لاتمام الاجراءات التقليدية عند توليه .

أما من الوجهة الاقتصادية والادارية ، فقد تركت لمصر الحرية التامة في ابرام اتفاقيات تجارية ومالية ، وبذلك اعترفت الدول بمقدرة مصر على تحمل مسئوليات لا تقوم بها إلا الدولة غير الخاضعة لسيادة دولة أخرى .

وليس في تحديد الجزية وطلبها معنى الوصاية أو التدخل في الشؤون المالية المصرية ، فالوالى كان حراً يتصرف في ثروة البلاد ومواردها كما بدا له ، وكان في وسعه أن يصرفها في الوجه النافعة كما يصرفها لو شاءت نفسه في أوجه أخرى .

وان في اثبات وجوب تقديم مساعدات حرية للسلطان لما يدل على تقدير الدول للقوات المصرية البرية والبحرية ، واحترامها اياها بعد ما قامت به من الاعمال الجليلة في ميادين كثيرة في الحريين الوهاية واليونانية ، كما قامت بواجبها خير قيام في حريين خطيرين في أوربا ضد روسيا ماى ١٨٥٤ و ١٨٧٧ أثر طلب السلطان النجدة من مصر إذ لم يكن مصرحاً لمصر بالاشتراك في حرب أوربية إلا باذن ودعوة من السلطان ، وقد دعا هذا التقيد الولاية بعد محمد على الى توجيه همهم الى فتح السودان وأعلى النيل .

## صواب الخطأ

صفحة	سطر	الخطأ	الصواب
٢	٩	منه	عنه
٢٣	١١	هدد شيء منها	هدد في شيء منها
٤٢	٢	الثلاث الدول	الدول الثلاث
٥٢	٩	١٨٥٠	١٨٤٠
٥٥	٨	واما	فما
٥٥	١٥	أى انها	أى انهما
٥٥	١٦	لا تنوى	لا تنويان
٧٠	١١	رئاسة الوزارة ووزارة الخارجية	وزارة الخارجية
٧٧	٣	الا ان	الى أن
٨٠	١١	فيتمم	فيتمم
٩٦	١٥	آني	التي









